جامعة الشهيد حمّه لخضر بالوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور تنظيمات المجتمع المدني في تكريس تسيير تشاركي من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة في الجزائر.

مشروع مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة

إعداد الطالبين:

- محمد الصالح لوبيري
- يوسف صالحي

إشراف:

- د. عبد الحميد فرج

لـجنـة الـمنـاقشـة

الإسم واللقب	الجامعة	الصفة
جراية الصادق	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
د. عبد الحميد فرج	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
عبادي خير الدين	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 20201/ 2021 م

﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾

صدق الله العظيم

صدق الله العظيم

"سورة النور الآية 35 "

شكر وتقدير

قال ﷺ: «لا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ»

أشكر الله العلي القدير أولا وأخيرا الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين، القائل في محكم التنزيل:

﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ يوسف: 76

فلكلّ مبدع إنجاز، ولكلّ شكر قصيدة، ولكلّ مقامٍ مقال، ولكلّ نجاح شكر وتقدير، فجزيل الشّكر نُهديك وربّ العرش يحميك أستاذنا المشرف الدكتور " عبد الحميد فرج " على قبوله الإشراف على مذكرتنا وعلى مجهوداته المبذولة وعلى ما قدمته لنا من توجيهات ونصائح قيمة فله منا أسمى معاني الشكر والتقدير وجزاه الله خير جزاء وأبقاه منبع نور للعلم وطلابه.

كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى طاقم قسم العلــوم السياسية من أساتذة وعاملين وطلبة وخاصة طلبة السنة الثانية ماستر سياسات عامة دفعة 2021.

ونتقدم أيضا بالشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد وأفادنا ولو بكلمة، فالشكر والتقدير والاحترام لكم جميعا.

الملخص:

يتمحور موضوع هذه الدراسة حول دور المجتمع المدني في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة التي شغلت تفكير الكثير من العلماء والكتاب، إذ هذا الموضوع لم ينل حقه من الاهتمام والبحث بشكل كاف خاصة على مستوى محلي، فالمجتمع المدني هو الذراع الأيمن للحكومات ليس فقط في عملية التنمية ولكن أيضاً في السعي إلى تعبئة موارد وطاقات معطلة سواء اقتصادية أم بشرية، وإشراك مختلف فئات المجتمع في هذه العملية وعدم ترك أحد خارجها عرضة للعوز والحرمان، وذلك بما يسهم به من دور فاعل بالمجتمع في مختلف ميادين تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، والعمل الخيري والثقافي والبيئي والاجتماعي والتعليمي ومحو الأمية، كما تهدف العلمية إلى الاهتمام بالمجتمع المدني وكذا بمؤسساته لضمان تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة من جهة والحفاظ على التوازن البيئي من جهة أخرى باعتباره الشريك الأساسي للحكومة والذي يلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية بشكل عام.

حيث نتوصل إلى أن هناك علاقة طردية بين المجتمع المدني والتنمية المستدامة، من خلال الدور الفعال الذي يقوم به المجتمع المدني في سعي منظماته إلى تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال فعاليته على مختلف المستويات والمجالات التي يؤثر فيها سواء على المستوى البيئي في سعيه للحفاظ على البيئة وحمايتها، وعلى المستوى الاقتصادي من خلال محاربة الفقر والبطالة، وعلى المستوى الاجتماعي من خلال مكافحة التهميش الاجتماعي، وللوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة تكفل حق الأجيال القادمة لا بد من تضافر الجهود والشراكة بين المجتمع المدني والدولة.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، آليات تفعيل المجتمع المدني، التنمية المستدامة، التسيير التشاركي.

Abstract:

The subject of this study revolves around the role of civil society in protecting the environment and achieving sustainable development, which has occupied the thinking of many scholars and writers, as this topic has not received sufficient attention and research, especially at a local level, as civil society is the right arm of governments not only in the development process But also in seeking to mobilize idle resources and energies, whether economic or human, and to involve the various segments of society in this process and not to leave anyone outside it vulnerable to destitution and deprivation, and that is what it contributes to an active role in society in various fields of achieving social justice and combating poverty,

and charitable, cultural and environmental work It also aims to pay attention to civil society and its institutions to ensure sustainable economic development on the one hand, and the preservation of environmental balance on the other, as it is the primary partner of the government, which plays a major role in achieving development in general.

Where we conclude that there is a direct relationship between civil society and sustainable development, through the active role played by civil society in its organizations' pursuit of sustainable development, through its effectiveness at various levels and areas in which it affects both at the environmental level in its quest to preserve and protect the environment At the economic level by fighting poverty and unemployment, and at the social level by combating social marginalization, and to achieve sustainable development that guarantees the rights of future generations, concerted efforts and partnership between civil society and the state must be achieved.

Key words: Civil society, mechanisms for activating civil society, sustainable development, participatory management.

فهرس المحتويات

الفهـــــــرس	الصفحة
شكر وعرفان	ـــ
الملخص	ـــ
فهرس المحتويات	ـــ
فهرس الجداول	ـــ
مقدمة	أ ــ د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	
تمهيد	06
المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني	07
المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني وأركانه	07
المطلب الثاني: تطور مفهوم المجتمع المدني وعلاقته ببعض المصطلحات الأخرى	10
المطلب الثالث: خصائص ووظائف المجتمع المدني	13
المبحث الثاني: التنمية المستدامة	18
المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة	18
المطلب الثاني: خصائص وأهداف التنمية المستدامة	22
المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة	25
المبحث الثالث: مفهوم التسيير التشاركي بين المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية .	31
المطلب الأول: مفهوم التسيير التشاركي	31
المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية	33
المطلب الثالث: المظاهر مشاركة المجتمع المدني آليات تفعيلها	35

خلاصة الفصل	38
الفصل الثاني: التعاون بين المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة	
تمهيد	40
المبحث الاول: المجتمع المدني في الجزائر	41
المطلب الأول: ابان المرحلة الاستعمارية	42
المطلب الثاني: مرحلة الاستقلال	45
المطلب الثالث: معوقات المجتمع المدني في الجزائر	48
المبحث الثاني: المؤسسات المعنية بالتنمية(البلدية والولاية) في الجزائر	50
المطلب الأول: البلدية والتنمية المحلية	50
المطلب الثاني: الولاية والتنمية المحلية	53
المبحث الثالث: التعاون بين المجتمع المدني البلدي والولائي لتحقيق التنمية المستدامة	56
المطلب الأول: الهيئات المحلية المكلفة بتحقيق التنمية المستدامة	56
المطلب الثاني: بيان معايير وشروط وآليات تفعيل دور المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة	62
خلاصة الفصل	66
الخاتمة	64
قائمة المراجع	67

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	يقدم انتشار التنظيمات وسط الأهالي من الفترة الممتدة من 1900الى 1962	43
2	يوضح نوعية وطبيعة التنظيمات في الجزائر من 1900 الى 1962 .	44
3	تطور عدد الجمعيات بعد قانون 1990	46

مـقدمة

مــقـدمــة

تطمح الدولة في ظل التغييرات والأحداث المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم إلى تفعيل دور المجتمع ما يؤهلها إلى التعاطي مع متطلبات العالمية في جميع المجالات، نتيجة للتغيرات الحاصلة في عالمنا المعاصر سواء من منظور التكتلات الاقتصادية أم من ناحية التحالفات السياسية، أم من ناحية ظهور العولمة وما تبعها من انفتاح، برز دور المجتمع المدني كشريك أساسي للدولة، وكمساهم في تحقيق التنمية وفي تحمل المسؤولية. إذ كان لمؤسسات المجتمع المدني دور في إيجاد التوازن بين النظام البيئي وكذلك النظام الاقتصادي للحفاظ على الموارد الطبيعية.

تأكدت للعديد من الحكومات أنها لا تستطيع أن تحل كل مشاكلها وأزماتها لوحدها، وأنه بات من الضرورة أن يسهم المجتمع المدني بمؤسساته من نقابات و جمعيات...في حل هذه المشاكل وكذا في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثمة المستدامة للحاق بركب الدول المتقدمة، باعتبار أن المشكل البيئي أصبح من المشاكل الكبيرة التي تؤثر على حياة الأفراد في الحاضر والمستقبل.

فالمجتمع المدني هو الذراع الأيمن للدولة ليس فقط في عملية التنمية ولكن أيضاً في السعي إلى تعبئة موارد وطاقات معطلة سواء اقتصادية أم بشرية، وإشراك مختلف فئات المجتمع في هذه العملية وعدم ترك أحد خارجها عرضة للعوز والحرمان، وذلك بما يسهم به من دور فاعل بالمجتمع في مختلف ميادين تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، والعمل الخيري والثقافي والبيئي والاجتماعي والتعليمي ومحو الأمية .

1-أهمية الموضوع: تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على المجتمع والدور الفعال الذي يلعبه في تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر فيما يلي:

✍ **الأهمية العلمية:**

- معرفة مدى تأثير المجتمع المدني في تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر.
- يتخذ هذا الموضوع أهمية بالغة في كونه أنه يمكننا من ربط العلاقة بين المجتمع المدني التنمية المستدامة.
- يعتبر هذا الموضوع إضافة علمية للحقل المعرفي وللمكتبة الجامعية.

✍ **الأهمية العملية:**

- معرفة قيمة المجتمع المدني ودوره في تفعيل التنمية المستدامة.
- دراسة ما يتم تقديمه في المادة الإعلامية للنهوض بالقطاع والاقتصاد الوطني ككل.
- استكشاف العلاقة الترابطية بين المتغيرين ومدى تأثير كل واحدة عن الأخرى.

2-أسباب اختيار الموضوع: هناك أسباب ذاتية وأخرى موضوعية لاختيار الموضوع وهي:

✍ **الأسباب الذاتية:**

تعود هذه الأسباب إلى الرغبة الشخصية في معرفة جوانب التنمية المستدامة والتي هي جزء مهم من السياسة العامة، وفهم الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في هذه العملية، ورغبتنا أيضا في تناول هذا الموضوع ودراسته دراسة علمية والمتمثل فعلا في الدور الذي يعلبه المجتمع المدني في التنمية المستدامة.

✍ **الأسباب الموضوعية:**

- تبرز من القيمة العلمية لموضوع المجتمع المدني والتنمية المستدامة في الجزائر .
- تزايد الاهتمام والمناداة بضرورة إشراك المجتمع المدني في عملية التنمية المستدامة

3-إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يساهم المجتمع المدني في تفعيل التنمية المستدامة ؟

4-التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود المجتمع المدني والتنمية المستدامة ؟
- فيما تتمثل وسائل الإعلام التقليدية والحديثة؟
- ما هو واقع المجتمع المدني في الجزائر؟
- هل يوجد تعاون بين المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية؟

5- فرضيات الدراسة: للإجابة عن الإشكالية المطروحة يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

أ- الفرضية الرئيسية:

للمجتمع المدني دور بالغ الأهمية في تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر.

ب- الفرضيات الجزئية:

- يساهم المجتمع في التنمية المستدامة.
- يوجد علاقة وطيدة بين تطور المجتمع المدني والتنمية المستدامة بالجزائر.
- كلما كان دور المجتمع المدني فعال كلما كانت التنمية المستدامة ناجحة.

6- مناهج الدراسة: يتطلب هذا الموضوع الاعتماد على مجموعة من المناهج وأدوات البحث العلمي وهي:

أ-المنهج الوصفي التحليلي: تم استخدام هذا المنهج لأن طبيعة الموضوع تحتاج إلى وصف وتحليل دقيقين للمعلومات والمعطيات المقدمة فيه، حيث تم وصف التنمية المستدامة وتحليل مختلف معطياتها بغية الوصول إلى أهدافها، وكذلك المجتمع المدني الذي تم وصفه وتحليله من أجل الوصول إلى وسائله وكيفية تأثيرها على التنمية المستدامة.

ب-المنهج التاريخي: تفرض طبيعة الموضوع توظيف العديد من المناهج والمداخل، وقد تم الاستعانة بالمناهج التالية: المنهج التاريخي: هو منهج يساعد على دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي، والتطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك

التطورات. والمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي يحكم في ميلاد الظواهر واندثارها، ويحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك. والمقصد من استخدام هذا المنهج هو تتبع التطور التاريخي لأهم المفاهيم الواردة في هذه الدراسة، بالإضافة إلى تتبع مسار نشأة المجتمع المدني في الجزائر، واستعادة الوضع الذي ولدت وتطورت فيه .

7- صعوبات الدراسة:

واجهتنا في هذه الدراسة عدة صعوبات من بينها قلة المراجع وندرتها وذلك لحداثة الموضوع خاصة على مستوى ولايتنا، وهو ما صعب علينا ضبط موضوع الدراسة، وهو ما دفعنا إلى الغاء الجانب التطبيقي والميداني من الموضوع لعدم تواجد جمعيات أو منظمات متخصصه في هذا الجانب، كذلك نقص الدراسات السابقة التي تجمع بين المجتمع المدني التنمية المستدامة في العلوم السياسية، اضافة إلى صعوبة التحكم في الوقت، وفي الأخير لكل مجتهد نصيب.

8- تقسيمات الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول:

فالفصل الأول بعنوان الإطار النظري للدراسة وينقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول مفهوم المجتمع المدني والمبحث الثاني التنمية المستدامة والمبحث الثالث: مفهوم التسيير التشاركي بين المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية

أما الفصل الثاني بعنوان التعاون بين المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والذي تضمن ثلاثة مباحث، المبحث الأول المجتمع المدني في الجزائر والمبحث الثاني المؤسسات المعنية بالتنمية(البلدية والولاية) في الجزائر والمبحث الثالث التعاون بين المجتمع المدني البلدي والولائي لتحقيق التنمية المستدامة .

وفي الأخير **خاتمة عامة** تضمنت مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني

المبحث الثاني: التنمية المستدامة

المبحث الثالث: مفهوم التسيير التشاركي بين المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية .

خلاصة الفصل

تمهيد:

إن التحديد العلمي للمفاهيم وعرض المضامين المختلفة بما، تعتبر الخطوة الأولى و المفتاحية التي من خلالها تتضح الرؤيا البحثية، إذ تعد خطوة لا غنى عنها لتمهيد الطريق أمام الباحث لفهم الموضوع، لذا كان من الضروري التعرض إلى تحديد كل من مفهومي التنمية المستدامة والمجتمع المدني خاصة أنه قد أجمع الكثير على أن هذا الأخير يلعب دورا بارزا في تحقيقها. وسيتم التطرق إلى ذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

المبحث الثالث: مفهوم التسيير التشاركي بين المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية

المبحث الأول: ماهية المجتمع المدني

يعتبر موضوع المجتمع المدني من أهم المواضيع المتداولة لدى العديد من المفكرين والباحثين الذين بدورهم قدموا مختلف التعاريف، حيث قدم كل منهم على وجهة نظره، وسيتم في هذا المبحث توضيح المفاهيم الأساسية للمجتمع المدني من تعريف ووظائف، أركان وخصائص وهذا في المطالب التالية.

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني وأركانه

لقد تعددت واختلفت تعاريف المجتمع المدني، وقبل ذلك سيتم التطرق إلى التعريف اللغوي والاصطلاحي.

الفرع الأول: تعريف المجتمع المدني

أولا: تعريف المجتمع

التعريف اللغوي: كلمة مجتمع مشتقة من فعل اجتمع يجتمع اجتماعا، ويقال اجتمع الشيء أي انظم و تألف.[1]

التعريف الاصطلاحي: المجتمع هو مكان الاجتماع، ويطلق مجازا على جماعة من الناس خاضعين لقوانين عامة مثل المجتمع القومي .[2]

وفي قاموس محيط المحيط يورد معنى المجتمع كهيئة اجتماعية، هي الحاصلة من اجتماع قوم لهم صوالح يشتركون فيها.[3]

ثانيا: تعريف "المدني

كما ورد في معجم بولدوين فإن مديني هو عكس عسكري، دين، أي لتمييزه من المحال العسكري ومن المحال الديني، إذن فمدني هو علماني، أي منفصل عن الشؤون الدينية ومنفصل أيضا عن الشؤون العسكرية. وتذكر هذه التمييزات بالاستخدامات العامية المصطلح

[1] – علي بن هادية وأخرون، القاموس الجديد للطلاب، ط 7 (الجزائر: المؤسسة للكتاب، 1991)، ص 14.

[2] – المرجع السابق، ص 1006.

[3] -توفيق المدني، المجتمع المدن والدولة السياسية في الوطن العربي (منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997)، ص 41.

مدني بالإنجليزية والعربية، لوصف ما هو متميز عن كل من يلبس الزي الرسمي: شرطة، الجيش...، الأمر الذي لا يعني في الحقيقة إلا كونه غير رسمي، أي متميز عن الدولة.[1]

أما عن المجتمع المدني فقد تبلور عير عدة مراحل ففي كل مرحلة تكون له معاني وأهداف معينة، وبعد أن تتحقق له هذه المعاني والأهداف يظهر من جديد معاني جديدة أي كحامل لمطالب جديدة ووليد الإفرازات جديدة، فقد اختلف المفكرون في وضع تعريف محدد له كما اختلفوا في تحديد مفهومه وطبيعته ودوره، ومن بين تعاريف المجتمع المدني تذكر:

– هو المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية أي المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية وتحترم فيه حقوق المواطن، السياسية والاجتماعية والاقتصادية و الثقافية في حدها الأدبي على الأقل.[2]

– هو المجتمع الذي يقوم على المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة، لتحقيق أغراض متعددة.[3]

– هو الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فاعلة في معظم الحالات التربوية والاقتصادية والعائلية والصحية والخيرية والثقافية.[4]

– هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المحال العام بين الأسرة والدولة التحقيق مصالح أفرادها، وملتزمة في ذلك يقيم ومعايير الاحترام، والتآخي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف.[5]

---

[1] – عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 65.

[2] – صالح زباني، شكل المجتمع المدني وأضاف الحركة الجمعية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية 17 2007، ص. 89.

[3] – محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العريني، مجلة المستقل العربي 167، 1993): ص 5.

[4] – هويدا علي، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بسورة سياسة إنقاق الخدمات الاجتماعية"، (بحث مقدم إلى ندوة: "دولة الرفاهية الاجتماعية، مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، 26– 30 نوفمبر 2005)، ص 2.

[5] – عطية صلاح سلطان، مدخل للعميق المشاركة ألوية في العمل التطوعي لدعم جهود الشية المحلية" (ورقة بحثية حول: "إطار عام مقترح للعلاقة بين الأجهزة الحكومية والمجتمع المدني"، مصر، محافظة المنوفية)، ص 5.

من خلال التعاريف سابقة الذكر يمكن تعريف المجتمع المدني على أنه هو تلك التنظيمات أو المؤسسات المستقلة عن الدولة، والتي تقوم بأعمال تطوعية لتحقيق رغبات أفراد.[1]

الفرع الثاني: أركان المجتمع المدني

تشتمل تنظيمات المجتمع المدني على كل من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات مثل اتحادات رجال الأعمال، النقابات العمالية والمهنية، اتحادات الفلاحين الجمعيات الخيرية. وينطوي مفهوم المجتمع المدني على ثلاثة أسس أو أركان هي:

أولا- الفعل الإرادي الحر (الطوعية):

إذ أن المجتمع المدني يتكون من خلال المشاركة الطوعية التي هي بالأساس الفعل الإرادي الحر، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات المجتمع المدني عن باقي التكوينات القرابية التي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها.[2]

ثانيا- التنظيم الجماعي (المؤسسي):

هو أن المجتمع المدني مجتمع منظم يساهم في خلق نسق من المؤسسات والاتحادات التي تعمل بصورة منهجية خاضعة في ذلك المعايير منطقية والقواعد وشروط وقع التراضي بشأنها.

ثالثا- الركن الأخلاقي السلوكي:

ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والأخرين وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مدنية تحقق وتحمي وتدافع على مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين مؤسسات المجتمع المدني وبينها وبين الدول بالوسائل السليمة وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتناقض والصراع السلمية.[3]

---

[1] – منى هرموش، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير تخصص: سياسة عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة، 2010/2009، ص 19.

[2] – أماني قنديل، تطور المجتمع المدني في مصر، محلة علاء الفكر 3 (1999)، ص 99.

[3] – منى هرموش، مرجع سابق، ص 20.

المطلب الثاني: تطور مفهوم المجتمع المدني وعلاقته ببعض المصطلحات الأخرى

حظي مفهوم المجتمع المدني بتطور تاريخي وعبر مراحل وذلك من خلال مروره واهتمامه لدى العديد من المدارس الفكرية

الفرع الأول: مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي

مفهوم المدرسة الكلاسيكية للمجتمع المدني حيث استعملت عبارة المجتمع المدني في الفكر الغربي من زمن النهضة حتى القرن الثامن عشر للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة و التي تأسست على عقد اجتماعي وحد بين الأفراد وافرز الدولة، فالعبارة كانت تدل طوال هذه الفترة على المجتمع والدولة معا، أي أن المجتمع المدني هو المجتمع المنظم تنظيما سياسيا وانه يعبر عن كل واحد ولا تمايز فيه، حيث يضم الدولة والمجتمع معا، فيبقى مفهوم المجتمع المدني على انه مجموعة بين الأحرار متساويين؛ وهذا ما نادى به فلاسفة العقد الاجتماعي والتي تقوم فيها الأفراد على التنازل عن جميع حقوقهم، أي أن المجتمع الناجح والممكن هو الدولة، وذلك من خلال أن الدولة هي التي توفر الأمن والاستقرار.

يرى "هوبز" أن مفهوم المجتمع المدني مرتبط ومتداخل مع نظرية العقد الاجتماعي في حد ذاتها فهو يعتبر ضرورة الخروج من الصراع الذي يتولد عن قانون حالة الطبيعة.

انتقد أهوبز" ليس بسبب نشره لفكرة السلطة المطلقة وإنما بسبب عدم اشتقاقه لهذه السلطة المطلقة في الحق الالهي واعتبرها من صنع البشر.[1]

ويعتبر المجتمع عنده هو المجتمع القائم على التعاقد، وأن دخول الأفراد تجربة المجتمع المدني هو دخول طوعي هدفهم الأساسي الحفاظ على حقوقهم المتساوية التي كانوا يتمتعون بها في ظل القانون الطبيعي. ويعتبر "جون لوك مفهوم المجتمع المدني وأحدا فقط من المفاهيم الكثيرة في التقاليد السياسية الغربية، واستند "جون لوك" بفكرة ماديسون" المتمثلة في وجود جماعات مصالح متنافسة ومتوازنة القوة المجتمع المدني الحديث)؛ أي تلك الفكرة المألوفة لدينا جميعا، ومع "آدم سميث" بعدها أصبح لدينا مكون اضافي؛ ذلك المكون الأساسي سواء بالنسبة

[1] – عزمي بشارة، مرجع سابق، ص45.

اللافتراضات طويلة المدى، وفي أن المجتمع المدني هو نظام اقتصادي مثلما هو نظام سياسي وان الذي يشكله ويسيطر عليه هو نظام الإنتاج على السوق وأن الحرية مطلوبة في المجالين الاقتصادي والسياسي على حد سواء وان النمو الاقتصادي هو الذي يدفع التطور السياسي ويشكل القاعدة الأساسية قبل أن يصبح بالإمكان وجود مجتمع مدني ديمقراطي.[1]

الفرع الثاني: مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث

أعطى "هيجل" في بداية القرن السابع عشر صيغة جديدة لمفهوم المجتمع المدني وأهمية استثنائية للدولة بقصد تدارك ظاهرة التأخر التي كانت تعيشها ألمانيا تلك الفترة، فيعتبر "هيجل" أن المجتمع المدني هو الذي يضم كافة الأفراد والطبقات والمؤسسات الاقتصادية التي تنظم في ظل القانون المدني، وهو مجال تقسيم العمل والتنافس بين المصالح الخاصة المتضاربة، وهو يعني بالمجتمع المدني بأنه عبارة عن حقل تنافس وصراع لتحقيق المصالح الذاتية غير المستقلة التي تشكل تهديدا مستمرا ويرى وجوب خضوعه إلى سلطة الدولة. [2]

انطلق توكفيل" من التجربة الأمريكية في الديمقراطية لتحديد مفهوم المجتمع المدني، وركز على دور الجمعيات ولما لها من دور داخل مجتمع ديمقراطي متحضر يبحث عن تجسيد معاني العدل والحرية والمساواة، وأعطى للمجتمع المدني أهمية بكل مؤسساته في الحياة المدنية والدور الهام في الحياة السياسية خاصة بعد التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع الأمريكي.

نجد "ماركس" الذي وضع مفهوم جديد للمجتمع المدني، بحيث اعتبره ساحة للصراع الطبقي، الذي يتميز بالتنافس والصراع بين المصالح الاقتصادية الفردية ومتماثلا مع الاقتصاد البرجوازي، ويعتبره الأساس الواقعي للدولة التي تستمد وجودها و استمرارها من ظاهرة انقسام

[1]- هوارد، ج، ويارداً، المجتمع المدني (النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث). ترجمة: ليلى زيدان، القاهرة الجمعية المصرية لنشر المعرف و الثقافة العالمية، ط1، 2007، ص 18.

[2]– حسن قرنفل، المجتمع المدني والنخبة السياسية، اقصاء أم تكامل؟. بيروت: دار افريقيا الشرق، 2008، ص 20.

المجتمع إلى طبقات، حيث ساد هذا المفهوم إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية وزوال الفاشية المعادية لفكرة الديمقراطية وهذا ما أثار الجدل بينه وبين الفيلسوف الايطالي "غرامشي. والفيلسوف الايطالي أنطونيو غرامشي" الذي اعتبر المجتمع المدني جزءا من البنية الفوقية، ويؤكد في مفهوم المجتمع المدني على أنه مجال للتنافس الايديولوجي عكس ما يراه ماركس" و هيجل".

يرى "غرامشي المجتمع المدني ذلك الفضاء الذي يضم كل ما يسمى بالخاص من المنظمات كالنقابات والمدارس والجامعات الثقافية والكنائس ووسائل الإعلام، وقد أكد فكرتين تتمثل الأولى في أن المجتمع المدني هو بناء وفقي يمثل حلقة وصل بين النسبية الاقتصادية والدولة من أجل التوفيق بين الدولة والمجتمع، والثانية ربط وظيفة المجتمع المدني بوظيفة الهيمنة، وميز بين المثقف التقليدي والمثقف العضوي والمهيمن، حيث نستخلص من أن مفهوم المجتمع المدني عند غرامشي ليس مجالا للتنافس الاقتصادي بل مجالا للتنافس الأيديولوجي.[1]

الفرع الثالث: علاقة المجتمع المدني ببعض المصطلحات الأخرى

يوجد في بعض الأحيان خلط كبير بين بعض المفاهيم والمصطلحات، فنجد المجتمع المدني والمجتمع السياسي والمجتمع الأهلي، سيتم توضيح ذلك فيما يلي:

المجتمع السياسي: هو مجتمع الدولة والحكومة و السلطة، وهذا يعني أن كل شيء لا يصدق عليه حكومة أو تابعة للحكومة فهو مدي، أي أن المجتمع السياسي هو نظام الدولة السياسي الذي ظهر إلى الوجود تاريخيا متبلورا بصورة مفهوم سياسي، بديل للنظام القبلي القديم، الذي كان يعتمد في تنظيم شؤونه الاجتماعية والسياسية على التشاور بين أفراد القبيلة الذين يديرون شؤونهم بصورة بدائية.

[1] – محمد أحمد برواري، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية. منظمة هاريكار غير الحكومية، 2007، ص12.

المجتمع الأهلي: عادة ما يكون ذو طابع قرابي عصبي، وانتماء الأفراد إليه لا تحدده إرادتهم الحرة بل رابطة الدم أو الانتماء العرقي أو الديني أو الطائفي والمؤسسات التقليدية القرابية الإرثية لا تدخل ضمن حيز المجتمع المدني، لأن سلوكها وثقافتها غير مدنية والانتماء إليها ارثي لا طوعي وليس للفرد حق الاختيار ليكون من هذه الطائفة أو تلك القبيلة أو ذلك الدين، واستبدال هذا الانتماء يعني تعرضه للفرز أو النبذ الاجتماعي أو القتل في بعض الأحيان، والفرد في المجتمع الأهلي في الغالب يرى الآخر عدو يجب قميشه أو إقصاؤه وإن دعت الضرورة إلى إهدار دمه، فهو خاضع لإرادة الأب والأخ الأكبر.[1]

المطلب الثالث: خصائص ووظائف المجتمع المدني

يتمتع المجتمع المدني بعدة أركان أو خصائص تميزه عن غيره من التنظيمات الأخرى، وتمنع كذلك تنظيماته بوظائف عدة منوطة بها، وفيما يلي أهم الخصائص والوظائف التي يقوم بها المجتمع المدني:

الفرع الأول: خصائص المجتمع المدني

توجد خصائص وسمات تميز نسق ومؤسسة المجتمع المدني عن غيره من الأنساق والمؤسسات الأخرى، حيث أن هناك أربعة معايير يمكن من خلالها تحديد مدى التطور الذي بلغته هذه المؤسسات وهي:

أولا: القدرة على التكيف:

بقصد قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل فيها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكييف كانت أكثر فاعلية لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها،[2] وهناك أنواع للتكيف منها:

[1]– منى هرموش، مرجع سابق، ص 19.

[2] – منى هرموش، مرجع نفسه، ص 27.

1- التكيف الزمني: يقصد به قدرة مؤسسات المجتمع المدني على المقاومة والاستمرار لفترة طويلة من الزمن، وهذا يتطلب أن يكون قيام المؤسسة على أسس راسخة تضمن لها الاستمرار لا المرحلية و الموت بعد فترة قصيرة من تأسيسها

2- التكيف الجيلي: ويقصد به استمرار المؤسسة على الرغم من تعاقب أجيال من الزعماء والقادة على رأسها، فكلما استطاعت المؤسسة التغلب على مشكلة الخلافة سلميا والاستعداد إلى استبدال القادة، بآخرين بطريقة ديمقراطية ازدادت مؤسسيتها، أو بعبارة أخرى تخلي المؤسسة على فكرة الارتباط بشخص واحد تنحصر في يديه كل المسؤوليات كزعيم الحزب، رئيس الجمعية، شيخ القبيلة.

3- التكيف الوظيفي: وهو قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها مع الظروف المستجدة بما يبعدها على أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة.

وبتطبيق هذا المعيار على مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي نلاحظ أن هذا الأخير يتسم بطابع المرحلية، حيث تتوارى بعد فترة قصيرة على تأسيسها، كما تتسم كثير من مؤسسات المجتمع المدني العربي بارتباطها بشخص واحد تنحصر في يديه كل المسؤوليات.

2- الاستقلالية:

وهو ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الأفراد أو تابعة لها، بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها الذي يتفق مع رؤية المسيطر.[1]

وفي هذا المجال تحدد درجة استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من خلال عدة مؤشرات منها:

أ- نشأة مؤسسات المجتمع المدني: وحدود تدخل الدولة في هذه العملية، فالأصل هو أن تتمتع المؤسسات بهامش من الاستقلالية عن الدولة، وواقع الحال في العديد من الأقطار العربية يتقاطع كليا مع هذا، والملاحظ أن معظم مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي تخضع

[1]- الطاهر بلعيور، "المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية 15 (2006)، ص111.

للحكومات بدرجة أو بأخرى، في حين أن أي سلطة مدنية لا يمكن أن تنمو وتستمر من دون أن تحتفظ بحد أدن من الاستقلال.[1]

ب- الاستقلال المالي: ويتضح ذلك من خلال مصادر التمويل فيمكن لهذه المؤسسات أن تعتمد جزئيا على الدعم الحكومي، أو على بعض الجهات الأخرى أو تعتمد على التمويل الذاتي خاصة من طرف أعضائها، أو زيادة رسوم العضوية ...الخ، وذلك لأن صاحب التمويل يفرض سلطته على ممولية، غير أن الملاحظ هو أن الجزء الكبير من التمويل على المستوى العربي يأتي من الحكومة أو من منظمات إقليمية أو عالمية الأمر الذي يجعلها أسيرة لمصالح تمويلها.[2]

ج- الاستقلال الإداري والتنظيمي: ويقصد به استقلالية مؤسسات المجتمع المدني م ن حيث إدارتها لشؤونها وفق لوائحها وقوانينها الداخلية، بعيدا عن تدخل الدولة، ومن ثم تخفيض إمكانية استتباعهم من قبل السلطة وإخضاعهم للرقابة والسيطرة.[3]

الفرع الثاني: وظائف المجتمع المدني

للمجتمع المدني مجموعة من الوظائف يمكن تحديدها فيما يلي:

أولا: تحقيق الديمقراطية:

هناك قيم عديدة تحكم المجتمع المدني منها الشفافية والتسامح والمبادرة والتطوعية، وهذه القيم هي جوهر الديمقراطية إذ يستحيل بناء مجتمع مدني دون توافر سليم لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع، ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان.

[1] – أحمد شكر المسيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 2000، ص ص 34-35.

[2] – ليندة نصيب، "المجتمع المدني: الواقع والتحديات"، محلة العلوم الاجتماعية والإنسانية 15 (2006)، ص 180.

[3] – الطاهر بلعيور، مرجع سابق، ص 212.

ثانيا: توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين:

تقوم منظمات المجتمع المدني بمد يد العون والمساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع.

ثالثا: التنشئة الاجتماعية والسياسية:

هذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع المدني من خلال مجموعة القيم والمبادئ التي توضع في نفوس الأفراد من أعضاء جمعيات ومنظماته وعلى رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن، وكذلك عنصر الثقة المتبادل بين الجميع.

رابعا: الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق:

وذلك من خلال حرية التعبير والتنظيم وتأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها وحرية التصويت والمشاركة في الحوار والنقاش العام حول القضايا العامة.

خامسا: الوساطة والتوفيق

إن المجتمع المدني يقوم بدور الوسيط بين القادة والجماهير من خلال توفير قنوات الاتصال ونقل أهداف ورغبات الجماهير إلى الحكومة بطريقة سلمية، وبهذا تسعى إلى الحفاظ على وضعها واكتساب مكانة في المجتمع.[1]

سادسا: تجميع المصالح

من خلال بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضاءها كقضايا ثقب الأوزون وتلوث المحيطات وتغيرات المناخ، وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية والمهنية والغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال[2].

[1] – عبد الرحمان صوفي عثمان، محمود محمود عرفان، دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، عمان، ص 76.

[2] – محمد رقامي، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 2، 2014 ، ص 31.

سابعا: ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها

مع قدوم الثمانينات من القرن العشرين، شهد العالم ظاهرة واسعة الانتشار هي انسحاب الدولة من العديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي، فقد بدأت الحكومات تعاني من اشتداد أزمة الديون وعجزها عن سدادها، وعندما بدأت الدولة في الانسحاب تركت وراءها فراغا يحتاج إلى من يملؤه لم ساعدتها في أداء تلك الوظائف، وهنا كان لابد أن يتحرك المجتمع المدني لشغل هذا الفراغ وإلا تعرض هذا المجتمع للانهيار.[1]

ثامنا: حل معظم النزاعات

حل معظم النزاعات الداخلية بين الأعضاء بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، وتقوية أسس التضامن الجماعي و إدارة الصراع بوسائل سلمية.

تاسعا: زيادة الثروة و تحسين الأوضاع: بمعنى المقدرة على توفير الفرص لممارسة أنشطة بيئية تؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها مثل مشروعات الجمعيات التعاونية الإنتاجية و النشاط الذي تقوم به الجمعيات التعاونية الاستهلاكية و المشروعات الصغيرة و مشروعات التدريب المهني الذي تقوم به النقابات المهنية و العمالية.

عاشرا: إفراز القيادات الجديدة:

إعداد قيادات جديدة من الأجيال المتتالية، تبدأ بالمؤسسات و تعتبر مخزنا ،حيث تكتشف القدرات من خلال النشاط الجماعي والتي تتولى مسؤوليات قيادية في المجتمعات المحلية و القومية فيما بعد.[2]

[1] – منى هرموش، مرجع سابق، ص 30.

[2] محمد رقامي، مرجع سابق، ص 31.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة

لاقت التنمية المستدامة اهتماما واسعا لدى الكثير من المفكرين والعلماء، وكذلك المؤتمرات العالمية المهتمة والتي من خلالها محاولة معرفة مفهوم التنمية المستدامة وتطورها عبر التاريخ، وغيرها من المفاهيم المتعلقة بموضوع التنمية المستدامة والتي سيتم التطرق إليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى التطور التاريخي التنمية المستدامة وأهم التعاريف التي ذكرت حولها.

الفرع الأول: التطور التاريخي التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من أهم الأفكار التنموية الحديثة، حيث برز هذا المفهوم من خلال مؤتمر استوكهولم السويد) سنة 1972 حول البيئة الإنسانية، الذي نظمته الأمم المتحدة، بمثابة خطوة نحو توجيه الاهتمام العالمي بالبيئة. ولقد ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقاتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم. وتم الإعلان عن أن الفقر و غياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، من ناحية أخرى انتقد مؤتمر استوكهولم الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية.[1]

وبين عامي 1972 و2002 استكملت الأمم المتحدة عقد ثلاثة مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة، الأول عقد في استوكهولم السويد) عام 1972 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان، والثاني عقد في ريو دي جانيرو

البرازيل) عام 1992 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، و الثالث انعقد في "جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) في سبتمبر 2002 تحت اسم "مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة".

[1] سليمان الرياشي، دراسات في التنمية العربية، واقع وافاق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص238.

وفي عام 1980 صدرت وثيقة الإستراتيجية العالمية، نبهت هذه الوثيقة الأذهان إلى أهمية تحقيق التوازن بين ما يحصده الإنسان من موارد البيئة و قدرة النظم البيئية على العطاء، ولما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة و التنمية عام 1992، برزت فكرة التنمية المستدامة أو المتواصلة كواحدة من قواعد العمل الوطني و العالمي.

ووضع المؤتمر وثيقة مفصلة (برنامج العمل في القرن الحادي والعشرين: أجندة تضمنت أربعين فصلا تناولت ما ينبغي الاسترشاد به في مجالات التنمية الاقتصادية

الزراعة، الصناعة والموارد الطبيعية والتنمية الاجتماعية (الصحة والتعليم)، وفي مشاركة قطاعات المجتمع في مساعي التنمية وفي الحصول على نصيب عادل من ثمارها.

في 2002 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة (مؤتمر القمة العالمي حول التنمية المستدامة، ليراجع حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية المستدامة، إذا فالتطور من فكرة بيئة الإنسان إلى فكرة البيئة والتنمية 1992 إلى فكرة التنمية المستدامة 2002، ينطوي على تقدم ناضج، ذلك أن العلاقة بين الإنسان والبيئة لا تقتصر على أثار حالة البيئة على صحة الإنسان كما كان الظن 1972، إنما للعلاقة وجه آخر هو أن البيئة هي خزانة الموارد التي يحولها الإنسان بجهده و بما حصله من المعارف العلمية و الوسائل التقنية إلى ثروات، تحويل الموارد إلى ثروات هو جوهر التنمية مؤتمر قمة المناخ 2010، الذي انعقد بكوبن هاغن سنة 2010، بسبب تأكد جميع الأطراف أن حالة البيئة في العالم مازالت في تدهور مستمر بالرغم من عقد العديد من المؤتمرات وإبرام العديد من الاتفاقيات، وقد ناقشت قمة المناخ هذه التغيرات المناخية الأخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، وكذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف استراتيجياتها الكلية والجزئية.[1]

وعليه فالتنمية المستدامة جاءت لتعبر على مفهوم موسع للتنمية التي اقتصرت في بداياتها على الشق الاقتصادي، فالتنمية المستدامة حسب هذا المنظور الجديد هي عملية متعددة الأبعاد

[1] – عبد الرحمان سيف سردار، التنمية المستدامة. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2015، ص15.

تتضمن تغييرات في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية،[1] فهي تعني النهوض الشامل للمجتمع بأسره بما في ذلك قدرات الإنسان العقلية والمادية، وفتح أكبر عدد ممكن من الخيارات أمامه بما يسمح بتحقيق طموحاته في شتى المجالات، وذلك مع التركيز على عنصر الاستمرارية التي تراعي حقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من نتائج هذه العملية التنموية المستمرة[2].

الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة

يعود أصل مصطلح الاستدامة Sustainable إلى علم الايكولوجي Ecology حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة نتيجة ديناميكيتها إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر مع بعضها بعضاً، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد Economy وعلم الايكولوجي Ecology على اعتبار أن العلمين مشتقين من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ كل منهما بالجذر Eco، الذي يعني في العربية البيت أو المنزل، والمعنى العام لمصطلح Ecology هو دراسة مكونات البيت، أما مصطلح Economy فيعني إدارة مكونات البيت. ولو افترضنا أن البيت هنا يقصد به مدينة أو إقليم أو حتى الكرة الأرضية، فإن الاستدامة بذلك تكون مفهوماً يتناول بالدراسة والتحليل العلاقة بين أنواع وخصائص مكونات المدينة أو الإقليم أو الكرة الأرضية وبين إدارة هذه المكونات. [3]

[1] – هادي احمد الفراجي، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة. عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2015، ص164 .

[2] – زكي حاجي، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر 2010–2015، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي جامعة محمد بوضياف – المسيلة، تخصص: إدارة وحكامة محلية، 2017/2016، ص 25.

[3] – ماجدة أبو زنط ، عثمان غنيم، التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، المنارة، المجلد 12، العدد 1، 2006، ص 154.

أما في اللغة العربية وبالرجوع إلى المعنى اللغوي الذي هو المدخل الرئيس الذي يساعد على سبر أغوار هذا المفهوم ويساعد في تحديد المعنى الاصطلاحي الدقيق الذي على أساسه يتم فهم المصطلح، فقد جاء الفعل استدام الذي جذره (دوم) بمعنى المواظبة على الأمر، وبالتالي يشير إلى طلب الاستمرار في الأمر والمحافظة عليه.[1]

هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته.

كما تعرف أيضا بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي[2]

تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في التقرير المعنون " بمستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة" حسب تعريف وضعته هذه اللجنة عام 1987 هي " تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة " .[3]

كما يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها تحقق تامين تنمي اقتصادية تفي باحتياجات الحاضر وتحقق التوازن بينه وبين متطلبات المستقبل لتمكين الأجيال المقبلة من استيفاء حاجياتهم.[4]

هذه أبرز التعاريف والتطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة مهما تعددت المفاهيم تبقى تتشابه في نفس المبادئ.

---

[1] – لسان العرب، 1972م، ص213.

[2] – نهى الخطيب، اقتصاديات البيئة والتنمية، مركز دراسات واستشارات الإدارة، 2000، ص220.

[3] – اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1989م، ص83.

[4] – صلاح محمود الحجار، السحابة الدخانية، المشكلة، الأثر، الحل، دار الفكر العربي، مصر، 2003، ص14-13.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف التنمية المستدامة

بعد أن تم التعرف على التطور التاريخي للتنمية المستدامة، ومن خلاله تبين أهم التعريفات التي ذكرت حوله، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى خصائص وأهداف التنمية المستدامة من خلال فرعين على التوالي.

الفرع الأول: خصائص التنمية المستدامة

تتسم التنمية المستدامة بعدة خصائص أهمها: [1]

– طويلة المدى؛ بمعنى البعد الزمني هو الأساس في التنمية المستدامة، أي تقدير امكانية الحاضر والتخطيط لأطول فترة زمنية مستقبلية.

– تعد التنمية المستدامة ظاهرة إنسانية كونها ترتبط في حياة الانسان ووجوده وعلمه فأينما وجد الانسان وجدت التنمية، ووجد البحث والتنقيب وهذا ما أدى البعض إلى القول بان التنمية تبدو كحالة ملازمة لحياة الإنسان على الارض تتوقف على عطائه وعمله المستمر الذي يهدف الى التقدم والتطور والنمو نحو الأفضل .[2]

– تضع التنمية المستدامة الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول من الغذاء والمسكن والملبس وحق التشغيل والرعاية الصحية، والأمن، أي توفير له مختلف ضروريات الحياة.

– تحرص التنمية المستدامة على تطوير الجوانب الثقافية والابقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع؛ أي أنها تراعي المحافظة على تنوع المجتمعات.

– تتميز التنمية المستدامة بأنها تنمية تقوم على التعاون بين الأفراد في تحقيق أهدافها المشتركة وكذا التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والتأكيد على التوعية والتواصل.

---

[1] – المجلس الأعلى للتعليم، التنمية المستدامة؛ ندوة حول رؤية قطر للتنمية المستدامة 2030. قطر : 2008، ص 61 .

[2] الزهراني معجب بن احمد معجب، التنمية المستدامة وتطبيقاتها التربوية. عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2016، ص 57.

– تعتبر التنمية متعددة المجالات والأبعاد فهي تشمل البعد الاقتصادي و البعد البيئي والبعد الاجتماعي.[1]

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة

بما أن التنمية المستدامة تسعى في مقدمتها للوصول إلى التغيير وإلى حياة أفضل للأجيال؛ إذ هي تعتبر مرغوبة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية الاقتصادية ومطردة من الناحية البيئية، ومع التطورات الحاصلة في ظل العولمة والتقنيات الحديثة التي تأثر في اقتصاديات وثقافات الشعوب المختلفة حيث للتنمية المستدامة أهداف وغايات تتمثل فيما يلي:

– تحاول التنمية المستدامة تحقيق نوعية حياة افضل للسكان من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية وتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع في كافة مجالات الحياة، وذلك بالتركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس على الجوانب الكمية لتحقيق العدالة والديمقراطية بين الأفراد على مستوى الشعوب.

– تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين والنظر للاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية وذلك على أنها موارد محدودة، وبعضها غير قابل للتجدد التلقائي، لذلك تدعو الى عدم استنزافها أو تدميرها بالإضافة إلى استغلالها وتوظيفها بشكل عقلاني يحقق للأجيال القادمة سبل الحياة الكريمة.[2]

– تهدف التنمية المستدامة الى استمرارية البيئة والحفاظ على الموارد البيئية.

– تهدف التنمية المستدامة الى زيادة الدخل الوطني بمثابة الدافع الأساسي الذي يدفع الدول إلى إحداث تنمية مستدامة يكمن فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها، وهذا من خلال زيادة السلع والخدمات المنتجة.

[1] – زكي حاجي، مرجع سابق، ص 26.

[2] – الزهراني معجب بن أحمد معجب، مرجع سابق، ص50.

– تسعى التنمية المستدامة الى تحسن مستوى المعيشة وتحسين جودة الحياة من خلال فرض العمل وكذلك التعليم والعناية الصحية والخدمات الاجتماعية والسكن بالإضافة إلى احترام حقوق الأفراد وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرار.

– تسعى التنمية المستدامة إلى تقليص التفاوت في المداخيل والثروات وذلك من خلال أن غالبية أفراد المجتمع تكون لديهم نسبة ضئيلة من الثروة وتتحصل على نصيب متواضع من الدخل، بينما فئة صغيرة من أفراد المجتمع تملك جزءا كبيرا من الثروة وتتحصل على نصيب عل من الدخل.

– تهدف التنمية المستدامة أيضا إلى أعادة توجيه التكنولوجيا الحديثة لتحقيق أهداف المجتمع،[1] وذلك من خلال بتثقيفهم بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية الاستخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه وتطلعاته.

– تعزيز إمكانية الحاضر والتفكير في المستقبل ومصير الأجيال القادمة لتلبية الحاجات والمطامح الانسانية لان التنمية المستدامة في جوهرها عملية تغيير، يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات ووجهة التطور التكنولوجي والتغير المؤسساتي ايضا في حالة انسجام وتوافق.[2]

[1] – حنيش فتحي، التأهيل البيئي في المؤسسة الاقتصادية ودوره في التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم علوم التسيير، 2012/2013، ص72.

[2] ' اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك. الأمم المتحدة، نيويورك، 1987، ص105

المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة

هناك إجماع على أن التنمية المستدامة العناية المرغوب فيها والمأمول تحقيقها بما يخدم البشرية حاضرا ومستقبلا، وقد مست ثلاثة أبعاد للتنمية، ومن أجل معرفة أثر أي سياسة يجب وضع مؤشرات خاصة بها تقيس مدى تحقيق أهدافها، فلقد واجهة التنمية المستدامة مجموعة من الصعوبات ولكن وجدت لها حلول لتفادي الصعوبات، وسنبين أيضا علاقتها بالمحاسبة البيئية.

الفرع الأول: أبعاد التنمية المستدامة

مما سبق يتضح أن التنمية المستدامة لها ثلاثة أبعاد متكاملة، ومترابطة فيما بينها وهي ممثلة في البعد البيئي البعد الاقتصادي البعد الاجتماعي، فلكي تستخدم التنمية يتعين أن يكون هناك توازن وتفاعل متبادل بين هذه الأبعاد فإذا لم يتوفر بعد واحد لن يتحقق شرط الاستدامة ويمكن إيجازها فيما يلي:[1]

أولا: البعد البيئي: ويتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية وهي:

1- قاعدة المخرجات: وهي مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو تضر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلا.

2- قاعدة المدخلات: وتشمل:

- مصادر متجددة مثل التربية، المياه، الهواء.
- مصادر غير متجددة مثل المحروقات.

ثانيا: البعد الاقتصادي: ويستند هذا العنصر إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل.

[1] - نورة عمارة، النمو السكاني والتنمية المستدامة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة عنابة، 2012، ص ص 19، 20.

حيث نجد أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية.

أكبر مثال على ذلك الدول الصناعية في الشمال، فالتنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية.

أما البلدان الفقيرة فتحاول الاهتمام بتوظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا ومن الأمثلة الدالة على هذا المعنى استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند ب 33 مرة وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الـ OECD أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

ويندرج تحت هذا البعد :

- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية.
- تقليص تبعية البلدان النامية.
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته.
- المساواة في توزيع الموارد
- الحد من التفاوت في مستوى الدخل.
- تقليص الإنفاق العسكري.[1]

ثالثا: البعد الاجتماعي: يشير هذا العنصر إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية وتحسين سبل الرفاهية من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان في المقدمة ويحيل هذا العنصر إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في وضع القرار.

ويعتمد هذا البعد على الجانب البشري بعناصره الآتية:

* تثبيت النمو السكاني.

[1] – سمير جفعر، التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر ، مذكرة ماستر تخصص: اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2019/2018، ص 34.

* أهمية توزيع السكان.

*الاستخدام الأمثل للموارد البشرية .

* دور المرأة.

* الصحة والتعليم .

* حرية الاختيار والديمقراطية.[1]

الفرع الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة يقاس الوضع

القائم للتنمية المستدامة في أي دولة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، هذه المؤشرات تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة وهي تقييم بشكل رئيسي حالة الدول من خلال معايير كمية يتم حسابها و متابعة تغيراتها وتوجهاتها، كما أن مثل هذه المؤشرات من شانها أن تساهم في إعطاء صورة واضحة عن حالة التنمية المستدامة في الدولة بحيث يعتمد في تقسيم مؤشرات التنمية المستدامة عادة على ثلاث فئات رئيسية هي الأعمدة الرئيسية التي يبنى عليها تعريف التنمية المستدامة التي نوجزها فيما يلي:

أولا: المؤشرات الاقتصادية:

1. البيئة الاقتصادية: هي أهم المؤشرات الاقتصادية الدولة وهي كالتالي:[2]

– **الأداء الاقتصادي:** ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.

– **التجارة:** يقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.

[1] – جعفر سمير، مرجع سابق، ص 33.

[2] – عمارة نورة، مرجع سابق، ص 35.

– **الحالة المالية:** وتقاس عن طريق قمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي وكذا نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

– **صادرات السلع والخدمات ارادات السلع والخدمات:** يقاس هذا المؤشر الميزان التجاري القدرة التجارية للبلد.

– **أنماط الاستهلاك والإنتاج:** من أهم مؤشرات الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية:

* **استهلاك المادة:** وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، أي مدى استخدام الموارد الخام الطبيعية.

* **استخدام الطاقة:** وتقاس بمستوى نصيب الفرد السنوي من الطاقة مقارنة بنوع المواصلات (سيارة، طائرة، مواصلات عامة....).

– **إنتاج وإدارة النفايات:** وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية وإنتاج النفايات الخطرة وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات.[1]

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية

يمكن تقسيم هذه المؤشرات حسب المحاور التي تتناولها في:

– **مكافحة الفقر:** ويمكن رصد التقدم المحرز في هذا المجال في الأوجه التالية:

* **معدل البطالة:** وهو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى جموع القوى العاملة.

* **مؤشر الفقر البشري:**

بالنسبة للبلدان النامية فإن هذا المؤشر مقسم إلى ثلاثة أبعاد وهي: حياة طويلة وصحية.

– **السكن:** حيث أن يتوفر السكن والملجأ المناسب هو من أهم احتياجات التنمية المستدامة ويقاس عادة بنسبة مساحات في الأبنية لكل شخص.

[1] – – شراف براهيمي، التنمية المستدامة من منظور بيئي والمؤشرات المركبة لقياسها، الملتقى الخامس، حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، جامعة سكيكدة أيام 11–12 نوفمبر 2008، ص 54–55.

-**الصحة العامة:** إن هناك ارتباط وثيق بين الصحة والتنمية المستدامة ومن المؤشرات المعتمد عليها في هذا الجائب: حالة التغذية: ويقاس بمعدل الوفيات تحت خمس سنوات والعمر المتوقع لدى الولادة.

- **الإصحاح:** وتقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية وموصلون بمرافق تنقية المياه.

- **الرعاية الصحية:** وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال.

- **الأمن:** يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والسلام الاجتماعي.

- **القضاء على الانفجار السكاني:** ويقصد به ازدياد عدد السكان بوتيرة سريعة جدا.

- **التعليم:** والذي يعتبر من أهم متطلبات التنمية المستدامة وهو عملية مستمرة طوال العمر،

ثالثا: المؤشرات البيئية

تحتوي على النقاط التالية:[1]

1. الغلاف الجوي: هناك ثلاث مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي وهي:

- التغير المناخي - ترقق طبقة الأوزون. - نوعية الهواء.

2. الأراضي: أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي هي:

- **الزراعة:** ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية.

- **الغابات:** يتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض.

- **التصحر:** ويتم قياسها من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.

[1] - المرجع السابق، ص 54.

3. البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: تتمثل فيما يلي:

- **المناطق الساحلية:** وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.
- **مصائد الأسماك:** وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

4. المياه العذبة: تقاس نوعية المياه بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه، أما كمية المياه فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

5. التنوع الحيوي: يتم قياسها من خلال مؤشرين رئيسيين هما:

الأنظمة البيئية: تقاس بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة.

الأنواع البيئية: يتم قياسها بحساب نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.[1]

[1] – جعفر سمير، مرجع سابق، ص 36-37.

المبحث الثالث: مفهوم التسيير التشاركي بين المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية

لقد أفرزت التحولات الجديدة التي شهدها مفهوم الدولة منظورات جديدة تقوم على أساس تجاوز منطق الدولة في تسيير الإدارة المحلية والانتقال إلى الطرح المشاركاتي القائم على علاقة اعتماد متبادل بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، بناء على ذلك سيتم في هذا السياق توضيح مفهوم التسيير التشاركي وطبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية ومظاهر مشاركة المجتمع المدني آليات تفعيلها .

المطلب الأول: مفهوم التسيير التشاركي

يعد مفهوم التشاركية من المفاهيم الجديدة التي أصبحت متبادلة في السباقات الاقتصادية الإدارية بحكم تعقد علاقات السوق، ليشير إلى علاقة قانونية بين منظمات شريكة، و قد تسع هذا المفهوم ليشمل مؤسسات مدنية. فهو صيقة بديلة أفرزتها السياسات التي حلت محل الدولة الراعية والتي تقوم على مقاربة الاعتماد المتبادل بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة، بغرض تحقيق مصلحة عامة مشتركة في النفع العام . [1]

في هذا السياق ظهر مفهوم الديمقراطية التشاركية كأحد المنظورات الجديدة في دراسة الإدارة المحلية، وعليه سيتم التطرق لبعض التعاريف المقدمة للديمقراطية المشاركانية كالآتي:

–تعرف التسيير أو الديمقراطية المشاركاتية على أنها: أحد منهجيات العمل المرتبطة بتدبير الشأن المحلي والوطني ضمن مسلسل تواصلي يمكن الأفراد والأطراف المعنية من تحديد احتياجاتهم وأهدافهم والتزاماتهم ، ويؤدي إلى قرارات مركزة تأخذ في عين الاعتبار حسب الإمكان آراء وتطلعات كل المجموعات والأطراف المعنية.[2]

[1] – بلقاسم نويصر،" التنمية المحلية التشاركية والدور الجديد للمجتمع المدني في الجزائر". مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد، 14 جوان 2011. د ص.

[2] – صالح زياني،" تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وارساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر". مجلة المفكر العدد 4، أفريل 2009، ص58.

– كما تعرف التسيير أو الديمقراطية المشاركاتية على أنها: عملية صنع القرار الجماعي والتي تجمع كل من عناصر ومكونات الديمقراطية المباشرة والتمثيلية، حيث تمكن المواطنين من اتخاذ قرار حول المقترحات السياسية، وتمكن الناخبين من مراقبة أداء السياسيين من خلال مقارنة مقترحات المواطنين مع السياسات الفعلية، ونتيجة لهذا النظام يتمكن المواطن من المساهمة في السياسات وتحديد الأولويات الاجتماعية.

بناء على ما تقدم من التعريفات يمكن القول أن الديمقراطية المشاركاتية تهدف بالأساس تحقيق ما يلي:

– جعل المؤسسات الديمقراطية أكثر إدماجيه.

– توسيع قاعدة المشاركة في العملية السياسية عبر تعظيم وتفعيل مشاركة كل المواطنين في صنع القرارات من دون الاعتماد الكلي على النواب المنتخبين أو اختزال الديمقراطية في عملية الاقتراع[1].

[1] – كيم سمير، الأدوار الجديدة للمجتمع المدني في ظل الإدارة المحلية التشاركية– قراءة في الحالة الجزائرية–، مجلة المفكر جامعة تبسة، العدد: 16، جامعة بسكرة، ديسمبر 2017، ص 436.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية

أضحت العلاقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني من البدائل الحديثة المطروحة لتحقيق التنمية، فلم يعد في مقدرة أية دولة (متقدمة أو نامية)، أن تضطلع بكل المهام التنموية في المجتمع، وأصبح من المستقر عليه أن تحقيق التنمية مرتبطة ارتباطا وثيقا ببناء علاقة فعالة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني.

ونظرا لأهمية هذه العلاقة والحرص على استمرارها، برزت فكرة العقود Compacts المأسسة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، وقد تعددت مسمياتها ما بين العهد أو الاتفاق compacts في بريطانيا واسكتلندا وإيرلندا الشمالية، وبرنامج التعاون مع المنظمات غير الحكومية في كرواتيا، وإطار لتطوير المجتمع المدني في استونيا، والاتفاق في كندا، وعهد المنظمات غير الحكومية في فرنسا، وبغض النظر عن اختلاف المسميات، فإن دلالة ذلك هي الإدراك المتبادل من قبل الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لقيمة التعاون والتشابك في تحقيق الرفاهية.[1]

الملاحظ أنه مازالت الجمعيات وفعاليات المجتمع المدني، التي تميزت بتنوع كبير في اهتماماتها وحتى انتشارها الجغرافي بين مختلف مناطق البلاد وبين الريف والمدينة، تعاني من الكثير من الصعوبات في علاقاتها بالمؤسسات والهياكل الرسمية الوطنية والمحلية كما بينت إحدى الدراسات المغاربية المقارنة صعوبات حاولت الدراسة المقارنة المغاربية رصدها على الشكل التالي:

- العلاقات بين الجهات الرسمية والجمعيات، ليست شفافة بالقدر الكافي.
- أن الجمعيات غير معترف بها فعليا كمحاور وشريك من قبل المؤسسات الرسمية.
- لا تتوفر الثقة المطلوبة المتبادلة وبما فيه الكفاية بين الجمعيات، وبين المؤسسات والجهات الرسمية على المستويين الوطني والمحلي.

[1] منى هرموش، مرجع سابق، ص 86.

– علاقات العمل والشراكة بين المؤسسات الرسمية والجمعيات ليست ممأسسة.

– استفادة الجمعيات من المساعدات المالية الرسمية، ليست شفافة بالقدر الكافي.

– لا توجد قنوات وإجراءات معروفة بهدف الحصول على مقرات دائمة للجمعيات أو مقرات لاستقبال المشاريع.

– الجمعيات لا تملك الحرية في استقبال الهبات والمساعدات من الخارج

– لازالت الجمعيات تخضع للكثير من إجراءات الجمركة والعديد من الضرائب عند حصولها على مساعدات أو هيئات من الخارج، مما يؤثر سلبا على عملها. [1]

في دراسة عن العلاقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، وللإجابة عن تساؤل حلفاء أم أعداء، اعترض بعض الباحثون عن سيادة نموذج المنافسة على شكل العلاقة مؤكدين أنها لا تمثل علاقة صفرية، واقترحوا أربعة نماذج لهذه العلاقة:[2]

النموذج الأول: نموذج سيادة الحكومة ومن خلاله تلعب الحكومة الدور الرئيسي في عملية التمويل وتقديم الخدمات العامة.

النموذج الثاني: نموذج سيادة القطاع الثالث ومن خلاله يلعب القطاع الثالث دوره الرئيسي في عملية التمويل وتقديم الخدمات العامة.

النموذج الثالث: النموذج الثنائي بحيث يقتسم الطرفان عمليات التمويل وتقديم الخدمات العامة كل في مجاله المحدد بشكل واضح.

النموذج الرابع: النموذج التعاوني بحيث يقوم الطرفان بأداء العمليات كل حسب الاستطاعة والظروف المتاحة دون النظر لأي نوع من التقسيم.

[1] – عبدالسلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة ورقلة ، 2011/2010، ص 101.

[2] عطية حسن أفندي، "دور المنظمات غير الحكومية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع"، في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، المحرر: سلوى شعراوي جمعة القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001، ص 24.

المطلب الثالث: المظاهر مشاركة المجتمع المدني آليات تفعيلها

يعد المجتمع المدني فاعلا أساسيا للنهوض بالأعمال الاجتماعية المحلية وتأكيد الفاعلية السياسية Political Efficacy للمواطن، خصوصا بعد أن تأكد دوره في معرفة حاجيات ومتطلبات المجتمع المحلي.

الفرع الأول: مظاهر مشاركة المجتمع المدني

نظرا لاحتكاكه بواقع المواطن و قدرته الفعالة على متابعة و صياغة و تنفيذ المبادرات التنموية التي لحل مشاكل المجتمع، و مساهمة المجتمع المدني الهامة في تثقيف المجتمع بقضاياها التي تقترب من واقعه ودعم التدبير العقلاني للموارد و المشاريع التنموية في إدارة الشؤون المحلية من خلال إظهار الأنماط التسييرية الأكثر تفضيلا The most Preferential لدى المواطن، وعموما يمكن رصد أهم مظاهر مشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية من خلال ما يلي:

أولا: ألية التطوع كدعامة للتنمية المحلية[1]

تساهم ألية التطوع كأحد الوسائل المعتمدة من طرف منظمات المجتمع المدني في الجزائر في دعم التنمية المحلية وذلك من خلال ما يلي:

* المساهمة في خلق فضاءات نقية للعيش

* مساعدة السلطات المحلية في مجال قيامها بأعمال النظافة والتطهير وإيجاد المساحات الخضراء وغيرها، وهذا العمل من شأنه أن يرفع قدرة السلطات المحلية في جوانب أخرى تدفع بالتنمية وتخدم المواطنين.

* العمل التطوعي يدفع بالسلطات المحلية إلى تجرب طرق جديدة لمقابلة احتياجات المجتمع والتمهيد النشاط محلي أشمل في مجالات العمل التي تطرق لها المتطوعون

[1] – كيم سمير، مرجع سابق، ص 440.

* العمل التطوعي يكمل العمل المحلي ويدعمه لصالح المجتمع عن طريق رفع مستوى الخدمة أو توصيلها.

* العمل التطوعي يوفر خدمات قد يصعب على الإدارة المحلية تقديمها لما تتسم به الأجهزة التطوعية من مرونة وقدرة على الحركة السريعة.

ثانيا: ألية المساهمة في التنمية المحلية عن طريق الدعم الخارجية

تعتبر تجربة برنامج دعم الاتحاد الأوربي للجمعيات الجزائرية في مجال التنمية من أهم الأليات التي اعتمدتها منظمات المجتمع المدني في الجزائر من أجل المساهمة في برامج التنمية المحلية ، وهو أحد البرامج الهادفة إلى تمويل الجمعيات الناشطة في الجزائر وتشجعها في المشاركة بفعالية في التنمية، وقد ساهم هذا البرنامج بشكل كبير في توجيه اهتمامات منظمات المجتمع المدني نحو التنمية المحلية حيث أن معظم الجمعيات التي استفادت من هذا البرنامج أعادت تكييف نشاطها و متطلبات التنمية المحلية، كما استفادت الجمعيات المشاركة في برنامج التمويل و الكثير من الجمعيات الأخرى من برامج تكوينية في التسيير و إدارة الأعمال.[1]

ثالثا: ألية التوعية والتحسيس

نظرا لتزايد أهمية العمل الجمعوي و ضرورته، أصبحت السلطات المحلية تسمح بالتجمع و تساهم في عقد الندوات والملتقيات التوعوية و التحسيسية للمواطنين من خلال تنظيمها في مقار ومراكز هي في الأساس مرافق عامة، فالكثير من النشاطات التي تنظمها دور الثقافة وبيوت تتم بالتنسيق مع الجمعيات الثقافية أو الدينية أو الصحية أو الجمعيات المهتمة بصفة عامة، كما أن هناك من الملتقيات والندوات التحسيسية الخاصة بالنساء حيث تنظمها الجمعيات النسوية.[2]

[1] – محمد الطاهر غزيز، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية في الجزائر. مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة ورقلة،2011،2012، ص 50.

[2] – عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 114.

الفرع الثاني: أليات تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية:

تقتضي الأدوار المهمة التي يقوم بها المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر ضرورة إيجاد عدة أليات من أجل تفعيل هذا الدور، ويمكن إيجاز هذه الأليات من خلال ما يلي:

– إرساء ثقافة الشأن العام التي ستسمح بتجاوز النظرة السائدة في التصور الذهني الغالب، بأن المال العام هو مال سالب (لا صاحب له)، أو هو مال الغير، هذه الثقافة الجديدة ستسمح باندماج المواطن في العملية التنموية عبر وسائط تشاركية تسمح بتخفيض التوترات الاجتماعية، وتؤدي إلى إكساب المصداقية و التأييد للمجهود التنموي الذي يهدف إلى تحقيق حاجات الفئات الإجتماعية (تنقل المسؤولين لمعاينة المشاريع واللقاء بالقيادات المدنية واستقبال المواطن والتكفل بانشغالاته).

– المكاشفة والمحاسبة والشفافية، وتعزيز الرقابة الشعبية التي تسمح بإزالة الغموض والإبهام حول إدارة الشق العام، وإبراز الأهداف المتوخاة من مجهود التنمية المحلية، التي تتواصل مع التنمية الوطنية الشاملة.

– تنمية توسيع فضاءات الحوار والنقاش الحلي حول القضايا الحياتية اليومية والمشتركة للمواطنين، مما يسمح ببلورة رؤية مشتركة حول أولويات التنمية المحلية وتجميع الطاقات اللازمة لتحقيقها.

– اعتماد مبدأ المرافقة بهدف إزالة العراقيل الإدارية، والاطلاع على سير تنفيذ المشاريع عن كثب. [1]

[1] كيم سمير، مرجع سابق، ص 442.

خلاصة الفصل:

تعددت المفاهيم المتعلقة بجوانب الموضوع والتي تتمثل في مفهومي المجتمع المدني والتنمية المستدامة، ذلك من خلال الدراسة للمفهومين وكيفية التطور حيث اختلفت وجهات النظر وزوايا الرؤى للمهتمين بهذا المجال، ويبرز في هذا التحليل المفاهيمي والنظري للمفهومين ومعرفة كيفية الدور الفعال الذي يلعبه المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، باعتبار أن المجتمع المدني هو الفاعل بمختلف وسائله ومنظماته، وكذلك مفهوم التنمية المستدامة الذي حظي بالاهتمام الواسع في العديد من المؤتمرات والملتقيات العلمية، حيث نتوصل إلى أن هناك علاقة طردية بين المجتمع المدني والتنمية المستدامة.

الفصل الثاني:

التعاون بين المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد

المبحث الاول: المجتمع المدني في الجزائر

المبحث الثاني: المؤسسات المعنية بالتنمية(البلدية والولاية) في الجزائر

المبحث الثالث: التعاون بين المجتمع المدني البلدي والولائي لتحقيق التنمية المستدامة

خلاصة الفصل

تمهيد:

تعتبر الهيئات المحلية والمجتمع المدني النواة المحورية لإيجاد وإنجاح التنمية المستدامة باعتبارها قريبة للمواطن، تمثل أداة لتنفيذ القواعد البيئية وتجسيد لمبدأ الديمقراطية لاستشارة الرأي المحلي واشتراك المواطنين في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي يتعرضون لها، وتحسين المستوى المعيشي وتحقيق نوعية الحياة الأمثل للإنسان، وفي هذا الفصل سيتم التعرف على ذلك افضل من خلال الثلاث المباحث التالية:

المبحث الأول: المجتمع المدني في الجزائر

المبحث الثاني: المؤسسات المعنية بالتنمية(البلدية والولاية) في الجزائر

المبحث الثالث: التعاون بين المجتمع المدني البلدي والولائي لتحقيق التنمية المستدامة

المبحث الأول: المجتمع المدني في الجزائر

كما سبق الذكر أن للمجتمع المدني دور مهم في التنمية المستدامة، ومن خلال هذا المبحث يتم التعرض في مطلب أول ابان المرحلة الاستعمارية، إضافة إلى مطلب ثان يتناول واقع التنمية المستدامة في الجزائر، مؤشراتها، والتحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: ابان المرحلة الاستعمارية

تعرضت الجزائر كباقي دول المغرب العربي للاستعمار الفرنسي الذي قام بقمع الشعب وطمس الهوية الجزائرية "تبقى الدولة الاستعمارية اجنبية بفعل الاحتلال العسكري والمقاومة التي تسبب فيها انها كذلك دولة عدائية تحولت الى دولة اجنبية بفعل صعود الحركة الوطنية"[1]

البحث عن نشأة المجتمع المدني في الجزائر يقودنا إلي المرحلة الاستعمارية " كلون الجزائر لا نعثر عندهم على نظريات عامة فيما يخص السياسة التي ينبغي اتباعها اتجاه الاهالي فهم لا يتصورون غير سياسة الضغط"[2] يقول عمر كارليي أن الحركة الجمعوية في الجزائر نمت في مواجهة المجتمع الاستعماري و عبرت عن نفسها بوصفها مجتمعا مضادا.[3]

"عرفت هذه المرحلة ظهور عدة جمعيات، (الزوايا) في بداية القرن العشرين على وجه التحديد. واقتصر مجال تدخلها عموما على النشاط الأخلاقي، الخيري، التعاوني ذي المنفعة العامة كالتويزة مثلا.

---

[1]– غاليسو روني "الحركات الجمعوية و الحركة الاجتماعية علاقة الدولة بالمجتمع في تاريخ المغرب" في الحركات الاجتماعية الحركات الجمعوية في انسانيات، عدد 8 1999 ص 8.

[2]– شارل اندري جوليان " افريقيا الشمالية تسير" في احمد بوكابوس "الحركة الجمعوية في الجزائر منسق الزبير عروس ص 68.

[3]– احمد بوكابوس "الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والافاق" منسق زبير عروس المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية وهران، ص69– 68.

وكثيرا ما عمدت الرأسمالية الكلونيالية الى تهميش هذه الجمعيات أو استعمالها خدمة لمصالحها وترسيخ تواجدها وبسط نفوذها."[1]

حيث تم احصاء ما بين 1933الى غاية 1962حوالي 2530 جمعية تلبية لطموحات ثقافية و هوياتية[2]

فلقد ظل المجتمع الجزائري في وضع مضاد يتسم بطابع المجتمع المسلم الذي يحتفظ بمعايير أسرية و معاملات جماعية بحيث لم تكن الجمعيات تنعت بالدينية فحسب بل كانت تحقق تضافر الانماط العلائقية التي تجسد الهوية الجماعية الشاملة للمسلمين الجزائريين وهو حال جمعية العلماء المسلمين **التي** شكلت حضورا قويا ضمن الخارطة الفكرية والسياسية في هذه المرحلة و التي ضمت نخبة تمخضت من تعليم المساجد والزوايا والجامعات الإسلامية . طالبت الجمعية الحفاظ على الهوية الجزائرية ومحاربة البدع والخرافات والرجوع إلى الدين الصحيح . يقول الكورسو ان هذه الجمعية ليست دينية فحسب بل لها رؤيا تحررية[3]

– إبان الفترة الاستعمارية بمقتضى مرسوم الصادر بتاريخ « Charles Jomart» 18/ 1904/09 سمحت السلطات الفرنسية بتأسيس الجمعيات الذي يسمح للجزائريين بتأسيس جمعيات إسلامية، حيث شهدت الحركة الإصلاحية انبعاثها مع أعمال النشاط الإصلاحي، بدأ تكوين الجمعيات في الجزائر المستعمرة مع بداية القرن العشرين وتحديدا سنة 1912 أين تم إنشاء أول جمعية رياضية (الأهالي) في مدينة معسكر وتزايد تكوين الجمعيات مع منتصف الثلاثينات إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومع اندلاع الحرب التحريرية في الجزائر أخذ تكوين الجمعيات بعدا آخر حيث شجعت جبهة التحرير

[1] – عمر دراس، الظاهرة الجمعوية في ضل الاصلاحات الجارية في الجزائر واقع و افاق في دفاتر مجلة انسانيات وهران العدد03، 2012، ص 03.

[2] Lakjaa Abdelkader. « La ville creuset d'une culture nouvelle »in Villes Algériennes Insaniyat N°5 mai 1998 P 54

[3] H.Belaid « Histoire du mouvement associatif tunisien » op cit

مختلف فئات المجتمع على إنشاء الجمعيات مثل جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين ،جمعية التجار والحرفيين .[1]

ازداد الدور النضالي للحركة الجمعوية ابان المرحلة الاستعمارية بقيام الجمعيات الرياضية والثقافية والمهنية و اتحاد الطلبة والكشافة ... والتي ساهمت بطريقة مباشرة في عملية التعبئة و الدعوة للإضرابات و جمع الاموال لصالح الثورة والتعريف بها في المحافل الدولية . (أنظر الجدول رقم 01 و 02)

الجدول رقم 01: يقدم انتشار التنظيمات وسط الأهالي من الفترة الممتدة من 1900الى 1962

نوع التنظيمات	العدد	النسبة
تنظيمات خاصة بالفرنسيين	3481	88,39
تنظيمات خاصة بالأهالي	336	8,53
تنظيمات خاصة باليهود	40	1,02
تنظيمات خاصة بالمعمرين الغير فرنسيين	81	2,06
المجموع	3938	100

Source: Omar, Hachi, Les Associations Déclarées, Revue Cread , 3eme Trimestre 2000 ,P 61.

يقدم الجدول أعلاه بعض الاحصائيات التي تعكس تراجع دور تنظيمات المجتمع المدني في المرحلة الاستعمارية مقارنة بالتنظيمات الخاصة بالفرنسيين وهو ما يمكننا ارجاعه الى السياسة الاستعمارية التي هدفت الى القضاء على تمثيل الأهالي من قبل الأهالي أنفسهم إلا في نطاق ضيق.

[1] عنصر، العياشي، المجتمع المدني المفهوم والواقع (الجزائر أنموذجا)، ص 10.

الجدول رقم 02: يوضح نوعية وطبيعة التنظيمات في الجزائر من 1900 الى 1962 .

نوع النشاط	العدد	النسبة
تنظيمات ادارية سياسية	268	6,82
تنظيمات اقتصادية	167	4,26
تنظيمات اجتماعية	1572	40,26
تنظيمات خاصة ثقافية	778	19,83
تنظيمات رياضية	999	25,46
تنظيمات دينية و فلسفية	140	3, 57
المجموع	3924	100

Source : Omar, Hachi, les associations déclarées, revue Cread , 3eme trimestre 2000 ,p 61.

يقدم الجدول أعلاه طبيعة التنظيمات الناشطة في الفترة المحددة من 1904 الى 1962 اين نجد انتشار واسع للتنظيمات ذات الطابع الاجتماعي و التي تقدم في غالب الأحيان مساعدات واعانات للأهالي المعوزين مقارنة بالتنظيمات ذات الطابع السياسي والديني التي ترتبط في الغالب بمسألة الدفاع عن الهوية و المطالبة اما بالمساواة بالنسبة للاتجاه الليبرالي مع المعمرين أو بالاستقلال بالنسبة للاتجاه الاستقلالي وهو ما يبرر تراجعها احصائيا نتيجة الضغط الذي كان يمارس عليها من طرف الاستعمار في محاولة لتضييق الخناق على العمل السياسي و النشاط الديني .

المطلب الثاني: مرحلة الاستقلال

في محاولة لتلخيص التطور التاريخي للممارسة الجمعوية في الجزائر يمكننا الاعتماد على المراحل التالية :

- المرحلة الأولى 1962 -1971 : الحفاظ على القانون الفرنسي في تسيير الجمعيات مع تشديد القبضة الحديدية للسلطة. ثم جاء مرسوم مارس 1964 الذي منع أي نشاط سياسيي على الجمعيات الاجتماعية والثقافية والرياضية لهذا تعرضت جميع الأشكال التعبيرية والقوى التمثيلية غير المرتبطة بالدولة للمضايقات و محاولة إعادة صياغتها لتأخذ منحى الدولة.[1] وبالتالي لم يتم استغلال آلية التضامن الاجتماعي التاريخية للجزائريين في العمل الاجتماعي لأن السلطة احتكرت كل الأنشطة الاجتماعية و الخيرية منها.

- المرحلة الثانية 1971- 1980 : ظهر قانون 79/ 71 في 12.03. 1971 بحيث كان أكثر صرامة في مراقبة الحركة الجمعوية بحيث وضع شرط الاعتماد المزدوج من طرف وزارة الداخلية و الولاية معا مما دفع بالجمعيات إلى تشكيل اتحادات رسمية تخضع عضويا للحزب الواحد أو تعرض إلى الحل وهذا ما أدى إلى ظهور جمعيات سرية تعمل في الخفاء بالمساجد و الجامعات. إن هذا الأسلوب في التعامل مع الجمعيات كان يبرر من قبل السلطة آنذاك من الخوف في إحداث اضطرابات وسط الشعب الذي هو بحاجة إلى وحدة وانسجام لتحقيق التقدم[2]. بالرغم من الصرامة الشديدة التي تعاملت بها السلطة مع الجمعيات إلا أن قانون 1971 هيأ عدة تنظيمات لمرحلة تالية أكثر مواجهة و صدام مع النظام .

---

[1]- علي الكنز، المجتمع المدني في البلدان المغاربية، بعض التساؤلات، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ص ص 21 -37.

[2]- سرحان بن دبل العتيبي، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد 28، العدد 04، 2000، ص ص 07-57.

المرحلة الثالثة 1980 – 1990: انسحبت الدولة تدريجيا من بعض الميادين ومن الاستثمار خاصة بعد الأزمة الاقتصادية أوساط الثمانينات، كما انفتحت السلطة على الجمعيات والعمل التطوعي و ذلك بعد تبني الميثاق الوطني لعام 1986 ثم صدور القانون 15 / 87 في 1987.07.21 هذا الأخير الذي شجع المواطنين على تأسيس الجمعيات بحيث بلغ عددها حسب جريدة المجاهد في هذه الفترة حوالي 11 ألف جمعية، و لكنها لم تتمتع بالحرية المطلقة حتى أحداث أكتوبر 1988 التي قابلها النظام بإحداث تغييرات جدرية وإصلاحات اقتصادية.

المرحلة الرابعة 1999– 2008 : تميزت بالتعددية الحزبية وحرية التجمع والتنظيم وحرية التعبير، بحيث اندفع المثقفون وأصحاب السوابق النضالية إلى تأسيس الجمعيات في شتى الميادين فلقد شكلت هذه المرحلة الانفتاح الفعلي للحركة الجمعوية في الجزائر . بحيث وصلت في السنوات الأخيرة إلى حالة الإشباع في هذا مما فرض على السلطة إحداث بعض الإصلاحات في قانون الجمعيات لتنظيم الحقل الجمعوي الذي أصبح يطرح إشكالية استغلال بعض الجمعيات للتمويل الذي تحصل عليه من الدولة دون نشاط فعلي في الميدان .

الجدول رقم 03: تطور عدد الجمعيات بعد قانون 1990

السنة	محلية	وطنية	المجموع
1990	49 000	1 000	50 000
1992	30 000		
1996	44 322	678	45 000
1998	55 500	1 500	57 000
2000	49 200	800	50 000
2001	57 117	842	57 959
2002	65 341	890	66 231

2003	65 000	1 000	66 000
2004	73 000	800	73 800
2005	69 100	900	70 000
2006	74 000	1 000	75 000
2007	79 023	900	79 971
2008	80 000	1 000	81 000
2009	77 361	962	78 323
2010			91 608

Source : Essaid Taib « Associations et société civile en Algérie » OPU 2014 PP283/284

رغم هذه الاحصائيات المقدمة و التي تبين تطور عدد الجمعيات في الجزائر بعد الانفتاح السياسي الذي جاء به دستور 1989 تبقى غير دقيقة و متضاربة، في بعض الاحيان تبقى الارقام ثابتة من سنة لأخرى أو تتراجع وهذا من مصادر رسمية[1].

انخفاض في عدد الجمعيات في 2010 مقارنة بـ 2008 لا نعرف اذا كان هذا التراجع يعود للمجتمع الذي اصبح لا يؤمن بالجمعيات او لعراقيل ادارية و حسب بعض الابحاث فان نسبة حل الجمعيات جد مرتفعة بغض النظر عن الجمعيات النائمة التي لا تنشط الا في المناسبات[2].

[1] Essaid Taib « Associations et société civile en Algérie » OPU 2014 PP282
[2] Essaid Taib « Associations et société civile en Algérie » OPU 2014 P 285

المطلب الثالث: معوقات المجتمع المدني في الجزائر

هناك عدة تحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الجزائر وتحد من من مساهمتها بالقيام بدورها على أحسن، ومن أهم هذه العوائق والتحديات نذكر:

– بالرغم من كبر حجم منظمات المجتمع المدني في الجزائر إلا أنه يعكس مستوى الأداء الفعلي لهذه المنظمات في الواقع الاجتماعي.

– ضعف استقلال منظمات المجتمع المدني و الاعتماد على الدولة بشكل أو بآخر. [1]

– ضعف الثقافة القانونية والخبرة التنظيمية لدى النخبة التي تقود هذا المجتمع المدني، حيث أغلب هذه المنظمات تعتمد على الدولة ماديا بشكل كبير جدا سواء من حيث المقرات أو التمويل، وتعجز عن ايجاد أطر تنظيمية للاستقلال المادي وهو ما يجعلها مضطرة إلى موالاة السلطة من أجل الحصول على حصتها من المساعدة والدعم.

– ينعكس ضعف الاستقطاب على مستوى التمثيل بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، وهو ما نلمسه مثلا؛ في عجز هذه المنظمات عن تأطير الحركات الاحتجاجية.

– يتميز المجتمع المدني في الجزائر بضعف الديمقراطية داخل منظماته، حيث تعمل هذه المنظمات تحت قيادة أفراد بعينهم لعدة سنوات وعقود، (كما هو حال النظام) حيث لا يتم فيها التداول على السلطة.

– عدم ممارسة منظمات المجتمع المدني لأبجديات الديمقراطية من خلال النقاش الحر واحترام الرأي الآخر والتنوع والاختلاف، حيث لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني حقيقي في ظل غياب الديمقراطية، وذلك انطلاقا من أن الديمقراطية تعني أن الشعب هو مصدر كل السلطات، ووجود استقلالية بين السلطات الثلاث: السلطة القضائية، السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، والتداول الديمقراطي على الحكم

[1] – جهيدة شاوش أخوان، واقع المجتمع المدني في الجزائر. (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع)، الجزائر: جامعة بسكرة، كلية العوم الانسانية والاجتماعية، تخصص: علم اجتماع التنمية، 2015، ص 134.

أمر لا يزال بعيد المنال.

– إشكالية التمويل ونقص المقرات وضيقها وغياب الإمكانيات المادية والتجهيزات الضرورية للعمل الجمعوي.

– توتر العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والدولة وانعدام الثقة بين الطرفين خاصة بين الحكومة والجمعيات التي تحافظ على استقلاليتها أمام تدخل أجهزة الدولة.

– فرض قيود على الجمعيات من خلال إجبارهم على تقديم طلبات بالأعمال الخيرية والتطوعية وإذ لم تحصل على إذن مسبق أو رخصة فلا يمكنها القيام بذلك. نقص الكفاءة التنظيمية، وخاصة افتقاد جل منظمات المجتمع المدني للتكوين المتخصص في التسيير الإداري والمحاسبة وتخطيط البرامج .[1]

[1] فاطمة بن يحي، واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري. الجزائر، جامعة الوادي: مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية، العدد 11، 2013، ص8.

المبحث الثاني: المؤسسات المعنية بالتنمية(البلدية والولاية) في الجزائر

في هذا المبحث سيتم التعرف على المؤسسات المعنية بالتنمية، خاصة البلدية والولاية وإبراز دورها في التنمية المحلية، وهذا من خلال المطلبين التاليين.

المطلب الأول: البلدية والتنمية المحلية

الفرع الأول: تعريف البلدية والتنمية المحلية

أولا: تعريف البلدية

حيث يعرفها النظام الجزائري على أنها وحدة أو هي هيئة إدارية لامركزية إقليمية، أو هي الخلية التنظيمية الأساسية والقاعدية سياسيا، إداريا، اجتماعيا.....، فالبلدية هي الجماعة الإقليمية السياسية، الإدارية، الاقتصادية والاجتماعية.[1]

هي الوحدة الأساسية في الدولة كما أنها أقرب نقطة أو إدارة للمواطن حيث تعتني وتراعي ظروفه الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية على مستوى إقليمها حيث تدع الجهود والأعمال الفنية والتنموية.

كما يعرف القانون البلدي لسنة 1967 في المادة الأولى أن البلدية بأنها الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحدث بموجب قانون، فالمشرع بين أن للبلدية أن تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إقليمها خدمة لسكانها وتدعيما للجهود التنموية العامة في الدولة.[2]

البلدية هي الجماعة الإقليمية والقاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية بالذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون وهو ما جاء في المادة الأولى من قانون 10/11.

---

[1] عمار عوابدي، **دروس في القانون الإداري**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، 1990، ص 179.

[2] أحمد عميروش، **الجماعات المحلية وديوان الوالي**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001)، ص5.

ولقد جاء التعريف في المادة الثانية فعرفت البلدية بأنها القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان ممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.[1]

على اعتبار أن البلدية في الجزائر هي الجماعة الإقليمية الأقرب إلى المواطن، كونها الخلية القاعدية اللامركزية المحلية، التي تقوم على مبدأ الاستقلالية وقاعدة الحرية.[2]

فتعريف البلدية إجرائيا هو أنها النواة الأساسية للدولة والجماعة الإقليمية المحلية السياسية والإدارية والاقتصادية، تنشأ بموجب قانون أو مرسوم، تتمتع بالشخصية المعنوية، الاستقلالية الإدارية والذمة المالية، حيث تعمل على الاهتمام بجميع جوانب حياة المواطن وهذا إن دل يدل على تراجع السلطة المركزية بالاهتمام بشتى جوانب حياة المواطن، هذا راجع لكثرة وتعدد وظائفها، فمنحت العديد من هذه الوظائف للبلدية ومنها اتخاذ القرارات والتصرف في العوائد المالية وإنشاء المشاريع الاستثمارية والتخطيط المحلي الاستراتيجي.

ثانيا: تعريف التنمية المحلية

يعتبر مفهوم التنمية المحلية من بين المواضيع التي يكثر عليها التضارب المفاهيمي من قبل العلماء والفقهاء، إلا أن هذا لم يمنعهم من اعطاء مجموعة من التعاريف في محاولة منهم لضبط هذا المفهوم.

يمكن تعريف التنمية المحلية في أبسط معانيها على أنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور أن تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.[3]

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 10/11 المؤرخ في 22 يونيو 2011، **المتعلق بالبلدية**، الجريدة الرسمية، العدد 37، 2011، ص 07.

[2] – ثابتي بوحانة، **(مستقبل وآفاق استقلالية البلدية في الجزائر في ظل القانون 10/11)**، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، العدد 04، 2012، ص 243.

[3] – محمد مزاري، اشكالية تمويل ميزانية البلدية وانعكاساتها على التنمية المحلية ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013، ص 28.

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المحلية الجديدة في البلدية

لقد تعددت مهام وصلاحيات البلدية الجديدة في المجال التنموي، حيث نجد قانون البلدية لسنة 1967 أوكل لها مهام وصلاحيات يقال عنها أنها فوق طاقتها إضافة إلى المسؤوليات المسندة للبلدية المنتظر منها انجازها.

ونجد صلاحيات البلدية في النظام الاشتراكي كثيرة ومتعددة في فترة تميزت بانعدام الخبرة وقلة الموارد مما جعل البلدية تخفق في تحقيق الأهداف الموكلة إليها. أما عند تبني النظام الليبرالي فنجد أن صلاحيات البلدية بقيت متعددة وهو ما يتضح في قوانين البلدية المختلفة من بينها قانون البلدية 10/11 الذي نص على جملة من الصلاحيات من بينها: التهيئة والتنمية المحلية، ومن أبعاد التنمية نجد: التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، والتنمية البيئية.

- التنمية الاقتصادية:

تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية المجتمع المحلي اقتصاديا، وذلك بالبحث عن القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، ألن هذه الأخيرة إذا حددت مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي.[1]

- التنمية الاجتماعية:

إن قانون البلدية 10/11 أعطى صلاحيات واسعة لرئيس البلدية في هذا الشأن وذلك من خلال الدور الذي تقوم به البلدية في مجال الصحة، السكن، التضامن الاجتماعي والشغل وذلك من خلال ما يلي:

- نشاطات البلدية في مجال التربية والحماية الاجتماعية.
- نشاطات البلدية في مجال الرياضة والشباب والثقافة والتسلية والسياحة.

[1] –أحمد غريبي، "أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات العلمية ، العدد: 4، جامعة المدية،2010، ص 119.

– التنمية البيئية:

تحتل القضايا البيئية سلم الأولويات الوطنية في أي دولة كونها تؤثر على كافة أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويظهر ذلك من خلال اعتبارها سياسة وأولوية وطنية للتنمية المستدامة. وعليه يقع على عاتق الجماعات المحلية الحفاظ على البيئة وترشيد استغلال الموارد الأولية المتجددة والحفاظ على الموارد غير المتجددة وضمان حق الأجيال الحاضرة والمستقبلية من خلال التوفيق بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية.[1]

المطلب الثاني: الولاية والتنمية المحلية

الفرع الأول: تعريف الولاية

تعد الولاية وحدة إدارية من وحدات الدولة وفي نفس الوقت شخصا من أشخاص القانون تتمتع الشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة حيث عرفها قانون الولاية القديم لسنة 1969:" الولاية هي جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي ولها اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية "إذ أن مختلف لتذكير أن للولاية أساسا دستور لنظم لأهميتها و يجدر وتنشأ الولاية طبقا للقانون."[2]

الشخصية المعنوية فلقد اهتم دستور باعتبارها جماعة إقليمية تتمتع الوثائق الدستورية ورد فيها ذكر الولاية بهده الوحدة الإدارية حينما نص في المادة 36 منه على "اعتبار الولاية هيئة أو مجموعة إقليمية 1976 بجانب البلدية" ونص دستور 1996 على إن" الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية والولاية بتعريف خاص " الولاية هي جماعات عمومية إقليمية تتمتع الشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتشكل مقاطعة إدارية للدولة".

[1] – دوداح أمال، قانون البلدية الجديد وأثره على التنمية المحلية، مذكرة ماستر تخصص: إدارة الجماعات المحلية، جامعـــة بومرداس، 2016/2015، ص 57.

[2] – المادة 1 من الأمر 69 المؤرخ في 23 ماي 1969 ، المتضمن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ميثاق الولاية، المعدل، الجريدة الرسمية، العدد 44 ، لنفس السنة.

أما بالنسبة للقانون الجديد 12 -07 لسنة 2012 فقد عرفها على أنها " "الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة و"هي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية للدولة.

وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وجماعية البيئة وكذا حماية وترقية الإطار المعيشي للمواطنين.

- وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون.[1]

الفرع الثاني: الدور التنموي للولاية

- **في مجال التنمية الاقتصادية:** إن طبيعة الظروف الاقتصادية أصبح يفرض على الجماعات المحلية أن تتولي عدة وظائف اقتصادية من اجل إنعاش الاقتصاد المحلي، وضمان التنمية الاقتصادية، واتخاذ كل إجراء يهدف إلى تنمية الولاية، وتشجيع وترقية الاستثمارات الاقتصادية في شتى المجالات.[2]

- في مجال الفلاحة والري:

يمكن حصر اختصاصات المجلس الشعبي الولائي في مجال الفلاحة والري في النقاط التالية:

- القيام بالأنشطة التي تساعد على استثمار الأراضي الزراعية الخالية وحماية التربة وإصلاحها.

- مكافحة أخطار الفيضانات والقيام بكل الأشغال والإصلاحات الصحية والتصريف للمساهمة في الحماية الاقتصادية للمسائل الزراعية في الولاية وتنميتها.

---

[1] - المادة 1 من القانون لرقم 07-12 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق ل 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية.

[2] علي محمد، "مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في ظل التنظيم الإداري الجديد". رسالة ماجستير، جامعة - تلمسان، 2001/2012، ص 136.

– تنمية وتربية الحيوانات وتحسين المراعي وتوفير الأعلاف للمواشي.[1]

–تجهيزات التربية والتكوين المهني:

لقد كانت الإشارة في قانون الولاية 12/07 لاختصاصات المجلس الشعبي الولائي في مجال التربية والتكوين المهني بشكل مختصر، مثل إنشاء وإنجاز وصيانة مؤسسات التعليم الثانوي والتقنية والتكوين المهني في إطار المعايير الوطنية وتطبيقا للخريطة المدرسية، كما يتولى أيضا صيانة مؤسسات التربية والتكوين المهني والعناية بها. [2]

– النشاط الاجتماعي والثقافي:

انه مما لا شك فيه إن التنمية الاجتماعية هو العمل على تطوير الخدمات أو القطاعات الاجتماعية، وترقية الحياة اليومية للفرد والمواطن من مسكن، والصحة، وشغل، وثقافة وترفيه ... وغير ذلك.

وعليه، سعى المشرع الجزائري بتوكيل الجماعات المحلية بصفة عامة، والولاية على وجه الخصوص مهام ترقية وتطوير الخدمات الاجتماعية للمجتمع المحلي.[3]

[1] وفاء مختاري، " الهيئات اللامركزية المحلية ودورها في التنمية المستدامة". مذكرة ماستر جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2013/2014 ، ص.12.

[2] – بن عبد الحق، مرجع سابق، ص ص 95–96.

[3] – حاج أعمر محند، معوقات التنمية المحلية في الجزائر، وآليات تفعيلها، مذكرة ماستر، سياسات عامة وإدارة محلية، جامعة تيزي وزو، 2015/2014، ص 34.

المبحث الثالث: التعاون بين المجتمع المدني البلدي والولائي لتحقيق التنمية المستدامة

تمثل الهيئات المحلية والمجتمع المدني أداتين لتنفيذ وتجسيد القواعد المتعلقة بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة باستخدامها للوسائل والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة، وممارسة صلاحياتها المنصوص عليها في القوانين ما ينبغي تحديد الهيئات المحلية المكلفة بتحقيق التنمية المستدامة (المطلب الأول)، وبيان شروط وآليات تفعيل دور المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الهيئات المحلية المكلفة بتحقيق التنمية المستدامة

تعتمد الدولة في سبيل تفعيل حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على الهيئات المحلية باعتبارها همزة الوصل الأولى بالمواطن، فتسند مهامها وصلاحياتها الخاصة بقطاع حماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة إلى ممثليها على المستوى المحلي بتوزيع الوظائف المتعلقة بالبيئة والتنمية بينها وبين الهيئات المحلية المتمثلة في الولاية (الفرع الأول) والبلدية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الولاية

تقوم الولاية باستخدامها للوسائل والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة بتجسيد سياسات التنمية المستدامة على أرض الواقع ذلك لقربها من الفضاءات التي تتطلب الحماية، تتشكل من هيئتين: الوالي والمجلس الشعبي الولائي.

أولا- صلاحيات الوالي في مجال تحقيق التنمية المستدامة

يتمتع الوالي في مجال تحقيق التنمية المستدامة بصلاحيات واسعة من بينها المحافظة على الصحة والأمن والسكينة العامة[1]، وهذه المجالات يمكن أن تتأثر بسبب

[1] – المادة 114 من قانون رقم 12- 07، مؤرخ في 21 فيفري 2012، متعلق بالولاية، جر عدد 12، الصادرة في 29 فيفري 2012 .

التلوث والتدهور البيئي إذ يعتبر الوالي ضابطة إدارية في حدود اختصاصاته الإقليمية وهو المسؤول عن المحافظة على النظام العام، منه فإن للوالي تسخير رجال الأمن لغرض حماية النظام العام ومنح له قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة صلاحيات واسعة في هذا المجال وهذا ما أكدته المادة 19 منه، فالمنشآت المصنفة تخضع الترخيص من الوالي حسب أهميتها وحسب الأخطار الضارة التي تنجم عن استغلالها، كما أنه إذا نتج عن استغلال منشأة غير واردة في قائمة المنشآت المصنفة أخطار أو أضرار تمس بالصحة، النظافة، الأمن، الفلاحة، الأنظمة البيئية، الموارد الطبيعية والمواقع، المعالم والمناطق السياحية أو التي تمس براحة الجوار بناء على تقرير مصالح البيئة، يعذر الوالي المستغل ويحدد له أجل لاتخاذ التدابير الضرورية لإزالة الأخطار أو الأضرار المثبتة، كما يتلقى الوالي محاضر حول العقوبات المتعلقة بالمؤسسات المصنفة وممارسة ضد البيئة ويحرر تلك المحاضر ضباط الشرطة القضائية ومفتشو البيئة في نسختين إحداها ترسل إلى الوالي وأخرى إلى وكيل الجمهورية حسب المادة 101 من القانون نفسه.[1]

كما ألزم قانون التهيئة والتعمير رقم 90-29 منح رخصة البناء الخاصة بالبنايات والمنشآت المنجزة لحساب الدولة والولاية وهياكلها العمومية إلى الوالي والتي حددها المشرع الجزائري من خلال المواد 44، 45، 46 من هذا القانون، ونص كذلك على اختصاص الوالي بمراقبة البنايات واجراء التحقيقات للتأكد من مدى مطابقتها للتنظيمات السارية المفعول.[2]

[1] – مانع جمال عبد الناصر، "سياسة المدينة والتنمية المستدامة في ظل قانون توجيهي للمدينة"، مجلة العلوم القانونية، عدد 12، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة، جوان 2012، ص ص 1-2.

[2] – المادة 66 و73 من القانون رقم 90-29، المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، المتعلق بالتهيئة والتعمير، ج ر عدد 52، الصادرة في 02 ديسمبر 1990، معدل و متمم بموجب قانون رقم 04 -05 المؤرخ في 14 أوت 2014. ج ر عدد 51، الصادرة في أوت 2014 .

فيرمي المشرع من خلال منح هذه الصلاحيات للوالي إلى احترام القواعد العامة للتهيئة والتعمير مع مراعاة دواعي الحفاظ على البيئة ذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة على المستوى المحلي ثم على المستوى الوطني.

بالإضافة إلى صلاحية الوالي في المصادقة على دراسة وموجز التأثير وهذا ما يتضح من خلال قانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، فخول له منح رخصة إنجاز المنشآت المتخصصة في معالجة النفايات المنزلية وما شابهها[1]، ذلك للوقاية من التلوث والحفاظ على الصحة العامة وضمان استفادة الأجيال القادمة لحقوقها البيئية، وبالرجوع إلى قانون التهيئة والتعمير بالنسبة للأحكام المتعلقة بغلق أو إيقاف المنشآت المصنفة المخالفة التدابير حماية البيئة، فللوالي عند الضرورة إصدار قرار إغلاقها.[2]

ثانيا: صلاحيات المجلس الشعبي الولائي في مجال تحقيق التنمية المستدامة

يساهم المجلس الشعبي الولائي إلى جانب الوالي في تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية على المستوى المحلي، من بين صلاحياته ما تضمنه قانون الولاية 07/12 حيث يبادر ويضع حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي، يشجع ويبادر بكل أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية وأعمال محاربة مخاطر الفيضانات والجفاف ويتخذ كل الإجراءات الرامية إلى إنجاز أشغال التهيئة وتطهير وتنقية مجاري المياه في الحدود الإقليمية، كما يبادر بكل الأعمال الموجهة إلى تنمية وحماية الأملاك الغابية في مجال التشجير وحماية التربة وإصلاحها، بالإضافة إلى ذلك يساهم المجلس الشعبي الولائي في تطوير كل أعمال الوقاية ومكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية، النباتية وتنمية الري وكذا تقديم مساعدات سواء تقنية

[1] – المادة 42 من القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، جر عدد 77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001.

[2] – نايلي نسيمة، زياني زاكية، دور الهيئات المحلية في إطار تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماستر تخصص: قانون البيئة، جامعة تيزي وزو، 2015، ص 57.

أو مالية للبلديات التي تنتمي إلى الولاية التابع لها في مشاريع التزويد بالمياه الصالحة للشرب، والتطهير وإعادة استعمال المياه التي تتجاوز إقليم البلديات المعنية.

يتمتع المجلس الشعبي الولائي بصلاحية اتخاذ تدابير الوقاية الصحية وتطبيقها خاصة ما يتعلق بالمواد الاستهلاكية فيشرف مثلا على مراقبة مدى احترام معايير عرض وتغليف وتعبئة المواد الاستهلاكية حفاظا على الصحة العامة، ويساهم في التنسيق مع البلديات لتنفيذ مخطط تنظيم الكوارث والآفات الطبيعية والوقاية من الأوبئة ومكافحتها وبالرجوع إلى[1]

منه فإن المجلس الشعبي الولائي يتخذ عدة تدابير علاجية ووقائية لحماية البيئة بما فيها الإنسان للوصول بالمجتمع إلى تنمية مستقرة ومستدامة، بالإضافة إلى إمكانية حصوله على معلومات تتعلق بالعناصر البيئية التي من شأنها التأثير بصفة مباشرة على الصحة العامة من طرف كل شخص طبيعي أو معنوي بحوزته معلومات بهذا الخصوص.[2]

يتضح مما سبق أن هيئات الولاية تلعب دور مهم وجوهري في حماية البيئة لتلبية حاجيات الأجيال الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة من الاستفادة منها.

الفرع الثاني: البلدية

تعتبر البلدية النواة الرئيسية للتنمية المحلية نظرا لقربها من المواطن تمثل سياسة الدولة وسياسة الولاية تعبر عنهما وتعكس برامجها وتتوسط بينهما، من جهة أخرى تمثل المجتمع على المستوى المحلي وتطلعاته خاصة ما يتعلق بضمان تحقيق التنمية المستدامة للأجيال الحاضرة والمستقبلية، تتشكل من هيئتين، رئيس المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي البلدي.

[1] – المواد 84، 85، 86، 87، 88، 94، 95 من القانون رقم 12-07، السابق ذكره.

[2] – المادة 08 من القانون رقم 03-10، السابق ذكره.

أولا- صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي في مجال تحقيق التنمية المستدامة

يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي باختصاصات وصلاحيات واسعة فيما يتعلق بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، إذ خول قانون البلدية رقم 11-10 عدة اختصاصات الرئيس المجلس الشعبي البلدي في هذا المجال تتمثل في:

- السهر على النظام والسكينة والنظافة العمومية.
- السهر على المحافظة على النظام العام وأمن الأشخاص والممتلكات.
- التأكد من الحفاظ على النظام العام في كل الأماكن العمومية التي يجري فيها تجمع الأشخاص ومعاقبة كل مساس بالسكينة العمومية، وكل الأعمال التي من شأنها الإخلال بها.
- السهر على حماية التراث التاريخي والثقافي.
- السهر على احترام المقاييس والتعليمات في مجال العقار والسكن والتعمير وحماية التراث الثقافي و المعماري.
- السهر على نظافة العمارات وضمان سهولة السير في الشوارع والساحات والطرق العمومية.
- اتخاذ الاحتياطات والتدابير الضرورية لمكافحة الأمراض المتنقلة أو المعدية والوقاية منها.
- منع تشرد الحيوانات المؤذية والضارة.
- السهر على سلامة المواد الغذائية الاستهلاكية المعروضة للبيع.
- السهر على احترام تعليمات نظافة المحيط وحماية البيئة.[1]

وبالرجوع إلى قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة أكد على خضوع المنشآت المصنفة للترخيص من رئيس المجلس الشعبي البلدي حسب أهميتها وحسب

[1] – المادة 88 و 94 من قانون رقم 11-10، مؤرخ في 22 جوان 2011، متعلق بالبلدية، جر عدد 37، الصادرة في 3 جويلية 2011

الأخطار أو الأضرار التي تنجم عن استغلالها، كما تخضع المنشآت التي لا تتطلب إقامتها دراسة وموجز التأثير التصريح لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص.[1]

ثانيا- صلاحيات المجلس الشعبي البلدي في مجال تحقيق التنمية المستدامة

تتمثل صلاحيات المجلس الشعبي البلدي في مجال تحقيق التنمية المستدامة التي حددها قانون البلدية رقم 11-10 في السهر على احترام التشريع والتنظيم المتعلقين بحفظ الصحة والنظافة العمومية لاسيما في المجالات التالية:

- توزيع المياه الصالحة للشرب.
- صرف المياه المستعملة ومعالجتها .
- جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها .
- مكافحة الأمراض المتنقلة والمعدية.
- الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن ومؤسسات استقبال الجمهور.
- صيانة طرقات البلدية.
- تهيئة المساحات الخضراء وصيانة فضاءات ترقية الشواطئ.
- إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، كما تخضع إقامة أي مشروع استثمار أو تجهيز على إقليم البلدية أو أي مشروع يندرج في إطار البرامج القطاعية للتنمية إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي، لاسيما في مجال

حماية الأراضي الفلاحية والتأثير على البيئة. - السهر على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء ولاسيما عند إقامة

مختلف المشاريع على إقليم البلدية. ويقتضي إنشاء أي مشروع يحتمل الأضرار بالبيئة والصحة العمومية على إقليم البلدية موافقة المجلس الشعبي البلدي كذلك مشاريع ذات منفعة وطنية تخضع للأحكام المتعلقة بحماية البيئة[2].

[1] - المادة 19 من قانون رقم 03-10، السابق ذكره.

[2] المواد 108، 109،110 ، 112، 114 ، 123، 124، من قانون رقم 11-10، السابق ذكره.

وقد اقترن اسم البلدية في الآونة الأخيرة في الجزائر بمفهوم النظافة، ذلك نظرا للصلاحيات المخولة لها في مجال النظافة والحالة العامة المزرية التي تعيشها معظم المدن وأحيائها بسبب انتشار الأوساخ والقمامة في أرجائها.

يمكن القول أن الجماعات المحلية في الجزائر تفتقر للهياكل والمصالح التي يمكن أن تتحمل على عاتقها مشاكل حماية البيئة للوصول بالتنمية إلى مستوى الدول المتقدمة، فيما عدا تلك المصالح المتعلقة بالنظافة العمومية.[1]

المطلب الثاني: بيان معايير وشروط وآليات تفعيل دور المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة

لكي تقوم منظمات المجتمع المدني في الجزائر في المساهمة لتفعيل التنمية المستدامة واستمرار الفعالية لابد من شروط يجب توفرها، وآليات للأخذ بها، وسبل تطويرها.[2]

الفرع الأول: المعايير والشروط

أولا: معايير قياس فعالية مؤسسات المجتمع المدني في الحفاظ على البيئة

هناك معايير خاصة لقياس فعالية مؤسسات المجتمع المدني حتى يكون لها دورا رائدا في الحفاظ على البيئة، سنتوقف عندها في الفرعين التاليين:

إذا كان لمؤسسات المجتمع المدني أهدافا تسعى لتحقيقها حيث تنتهي بإشباع احتياجات المجتمع من خلال دورها الخدمي والخيري وتفعيل المشاركة الواعية و الفاعلة في إحداث التنمية المستدامة و تطوير الوعي بكافة أنواعه لدى جميع شرائح المجتمع، فإنه يجب أن

---

[1] REDDAF (A), "De quelles réflexions sommaires sur l'effective relative de droit de l'environnement en Algérie", revue des science juridiques et administratives, faculté de droit, université Abou Bker Belkaid, Tlemcen, Algérie, numéro 1, 2008, p 78.

[2] – عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر. (مذكرة مقدمة انيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج)، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، 2011، ص 80.

تكون هناك معايير تقاس بها تلك الأهداف، التي تسعى هذه المؤسسات من خلالها ومن خلال أدوارها المتعددة لتحقيق التنمية بالتعامل مع البيئة و مقوماتها الأمنية للحفاظ على التوازن البيئي و الموارد الطبيعية و يمكن التعبير عن هذه المعايير من خلال:

1- كيفية إدارة الموارد الطبيعية؛

2- الحفاظ على التراث الثقافي و تحقيق الإنتاج و الاستهلاك المستدام؛

3- رفع الوعي العام و الدعم المؤسسي و بناء القدرات؛

4- تحسين تخطيط الموارد و تحسين الصحة العامة؛

5- رفع درجة انتماء الأفراد و احترامهم لبيئتهم و مجتمعاتهم؛

6- توفير فرص العمل و رفع مستوى المعيشة و توفير بيئة أفضل للمعيشة و العمل؛

7- تحقيق اللامركزية في إدارة النظم البيئية لتحقيق التنمية المستدامة؛

8- القضاء على مشاكل الفقر و البطالة و مشاكل المرأة و الأمن الغذائي.[1]

ثانيا: الشروط

- **الشروط السياسية والقانونية:** حيث لابد من وجود نظام سياسي ديمقراطي يقوم على أساس التعددية السياسية والمدنية، وضمان وجود بنية قانونية وتشريعية مواتية تكفل حق الاطلاع على البرامج التنموية وحق المشاركة بشفافية وضمان حرية التعبير.

- **الشروط الاقتصادية:** تتوقف فعالية المجتمع المدني واستقلاليته على مدى قوة الأساس الاقتصادي للمجتمع، من خلال وجود نظام اقتصادي قادر على تحقيق المطالب الاجتماعية وتقليص التبعية المفروضة على المجتمع المدني والدولة، وخلق قطاع خاص يساهم في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن المشاركة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك توفير تمويل معقول لمنظمات المجتمع

[1] سنوسي سعيدة، الآثار البيئية والصحية للاستهلاك الصناعي للطاقة الحفرية ودور التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة مختار، عنابة، 2010/2009، ص 99.

المدني، لأن المجتمع المدني بدون تمويل لا يمكنه الحديث عن توجهات استراتيجية تطرح بدائل للسياسات.

ت- الشروط الاجتماعية: وتتمثل في إشباع رغبات الأفراد وتحقيق احتياجاتهم الأساسية ورفع مستوى الدخل الفردي مما يؤدي للمشاركة الشعبية وتنمية المنظمات الاجتماعية.

الفرع الثاني: الآليات

هناك مجموعة من الآليات التي تساهم في تفعيل دور المجتمع المدني في الدفع بعجلة التنمية المستدامة:

- تأسيس منبر للجوار المجتمعي؛ حيث يجمع بين تنظيمات المجتمع المدني المحلية والوطنية لوجود عملية التنسيق، وحتى الدولية.
- التنسيق مع وسائل الإعلام بقطاعاتهم المختلفة، لتحفيز اهتمامها بمنظمات المجتمع المدني ونشر ثقافة المدنية، وعرض التجارب الناجحة بشكل دوري منتظم.
- إثارة اهتمام الرأي العام بشأن قضايا منظمات المجتمع المدني.
- احترام مبدأ الشفافية والحكومة داخل منظمات المجتمع المدني.
- المصداقية والمحاسبة، واللتان يعتبران من أهم الآليات التي يجب الأخذ بهار اتباعها.
- التوجه إلى تحقيق الصالح العام.[1]

[1] - عبد السلام عبد اللاوي المرجع السابق، ص82.

الفرع الثالث: سبل تنمية دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة

تتمثل أهم منظمات المجتمع المدني التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة فيما يلي:[1]

– **دور الأسرة:** تلعب الأسرة دورا هاما في تنشئة أجيال تعي جيدا ماهية البيئة و ماهية مخاطرها على المجتمع و ذلك من خلال القدوة الموجودة لدى الأب والأم حال الاهتمام بالنظافة والاستخدام الرشيد لكل شيء حتى يتم التقليل أو الحد من تأثير استخدام الفرد السيئ للبيئة و الهدف هو إضافة عضو نافع يعي جيدا الأخطار المحيطة بالبيئة يكون قدوة لأهله.

– **دور المؤسسات التعليمة:** يعتبر دور المؤسسات التعليمية دور مكمل لدور الأسرة في الارتقاء بسلوك الطفل في المدرسة، حيث توجد إدارات البيئة بالمدارس تسهم في رفع الوعي البيئي، ويجب أن تتضمن المناهج الدراسية مقررا مستقلا عن البيئة وضرورة القيام بأنشطة تخدم البيئة.

– **دور العمال والنقابات العالمية:** وذلك من خلال تعريف العمال بأضرار الاستخدام السيئ لبعض التكنولوجيات الملوثة للبيئة، والتي قد تسبب لهم الأمراض وهنا تطالب النقابات بضرورة الحصول على تكنولوجيات نظيفة وتحقيق المناخ الجيد للعمل.

– **دور الإعلام:** تلعب مؤسسات الإعلام بمختلف أنواعها وبمختلف مجالاتها بدور فعال في تحقيق التنمية المستدامة، ذلك من خلال أن نجاح التنمية المستدامة يتطلب حسن الإدارة البيئية للمشاريع الإنمائية، بحيث يدمج محور الحفاظ على البيئة في هذه المشاريع وكذلك إجراء التقييم البيئي المستمر للمشاريع التنموية ونشر الوعي البيئي وهذا هو الدور الفعال التي تقوم به أجهزة الإعلام في المساهمة بدورها في تحقيق التنمية المستدامة.[2]

[1] – محمد رقامي، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد2، الجزائر: مركز جيل البحث العلمي، 2013، ص43.

[2] – المرجع السابق، ص 45.

خلاصة الفصل

في الأخير يمكن القول أن تحقيق التنمية المستدامة عمل حضاري يتعين على الهيئات المحلية والمجتمع المدني اتخاذها ضمن أولويات خططها وبرامجها مع الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي في جميع النشاطات المحلية بشكل يضمن حماية البيئة من جهة و تحقيق التنمية من جهة أخرى.

الخـــاتـــمـــة

الخاتمة

تم في هذه الدراسة إيراد الارتباط بين المجتمع المدني والتنمية المستدامة والتطرق إلى دوره في تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك دور كبير للمجتمع المدني في تحقيق التنمية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة، نتيجة للتحولات والتطورات التي شهدها العالم، ومع تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة التي تعمل على تحقيق التوازن بين الجانب البيئي من جهة والجانب الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى أصبحت الحاجة إلى المجتمع المدني و كذا إلى منظماته لحل المشكلات و الأزمات و كذا لنشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع.

أولا: نتائج الدراسة

وعلى ضوء ما عرض في هذه الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتي نوردها على النحو التالي:

- ✓ مساهمة المجتمع المدني في تفعيل التنمية المستدامة وتنشيطها هو مطلب ملح وهذا من خلال تكاثف الجهود بين الطرفين لإرسال صورة حسنة عن المناطق المراد إشهارها؛
- ✓ تعتبر التنمية المستدامة جزء مهم في مخطط عمل الدولة، إذ أن برنامج السياسة العامة فيها يعطي لقطاع السياحة حيز مالي معتبر ضمن ميزانيتها العامة باعتباره قطاع مساهم في رفع الاقتصاد الوطني ؛
- ✓إن الدور المنوط الذي يلعبه المجتمع المدني اتجاه التنمية المستدامة والذي يعبر عن مدى ترابط العنصرين باعتبار أن الإعلام يقدم دور البطولة في ترويج وتنشيط الصناعة السياحية وتقديمها بأفضل صورة سواء كان وطني أو محلي، مما يعبر عن مدى فاعليته في إنجاح السياحة،
- ✓ إن منظمات المجتمع المدني تلعب دورا جوهريا في تحقيق التنمية البيئية و كذا المستدامة وتكمن هذه الأدوار في إشراك مؤسسات المجتمع المدني في وضع خطط التنمية .

✓ على المجالس الشعبية المحلية القيام بدورها في خلق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في كافة مناحي المجتمع المحلي، القيام بدورها التنموي والحفاظ على البيئة ورقابة سلبيات الوحدات التنفيذية وفرض عقوبات على المخالفين، إعادة إصلاح ما أفسده البعض من خلال محور الإصحاح البيئي في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

✓ **ثانيا: توصيات الدراسة**

من خلال ما جاء في الدراسة وبناءا على النتائج العامة المتوصل إليها، وفي ظل طموحات الدولة من أجل النهوض بالمجتمع المدني واشراك في التنمية المستدامة، يمكننا تقديم بعض التوصيات التي نراها تتماشى مع تفعيل التنمية المستدامة على النحو التالي:

1. الاعتراف بالتنمية المستدامة كأولوية أساسية في برنامج الدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

2. نشر وفكرة التنمية المستدامة بين أفراد المجتمع المحلي عن طريق تحسيسهم والمساهمة في ترقيتها وتشجيع كل ما يحققها؛

3. ضرورة التعاون بين المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية في مجال التنمية المستدامة من أجل تعزيزها؛

4. التأكيد على أهمية دور المجتمع المدني على مستوى المؤسسات الرسمية .

5. تحسين صورة فعاليات المجتمع المدني من خلال الندوات والملتقيات وكافة وسائل الإعلام، خاصة انها ارتبط اسمها بالمصالح الشخصية والانتهازية؛

6. تحفيز الدولة على الانضمام لفعاليات المجتمع المدني لزيادة الإبداع من طرف الطاقات الشابة خاصة في مجال خدمة البيئية والتنمية المستدامة؛

قـــائمة المصادر والمـراجع

أولا: المعاجم والقواميس

1. ابن منظور، لسان العرب، ط3 ، دار صادر ، بيروت، 1972م.

2. علي بن هادية وأخرون، القاموس الجديد للطلاب، ط 7 (الجزائر: المؤسسة للكتاب، 1991).

ثانيـا: الكـتب العربية

1. أحمد بوكابوس "الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والافاق" منسق زبير عروس المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية وهران.

2. أحمد شكر المسيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 2000.

3. توفيق المدني، المجتمع المدن والدولة السياسية في الوطن العربي (منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997).

4. حسن قرنفل، المجتمع المدني والنخبة السياسية، اقصاء أم تكامل؟. بيروت: دار افريقيا الشرق، 2008.

5. الزهراني معجب بن احمد معجب، التنمية المستدامة وتطبيقاتها التربوية. عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2016.

6. سليمان الرياشي، دراسات في التنمية العربية، واقع وافاق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

7. شارل اندري جوليان " افريقيا الشمالية تسير" في احمد بوكابوس "الحركة الجمعوية في الجزائر منسق الزبير عروس.

8. صلاح محمود الحجار، السحابة الدخانية، المشكلة، الأثر، الحل، دار الفكر العربي، مصر، 2003.

9. عبد الرحمان سيف سردار، التنمية المستدامة. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2015.

10. عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

11. عطية حسن أفندي، "دور المنظمات غير الحكومية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع"، في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، المحرر: سلوى شعراوي جمعة القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001.

12. علي الكنز، المجتمع المدني في البلدان المغاربية، بعض التساؤلات، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب.

13. عمار عوابدي، **دروس في القانون الإداري**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، 1990.

14. عمر دراس، الظاهرة الجمعوية في ضل الاصلاحات الجارية في الجزائر واقع وافاق في دفاتر مجلة انسانيات وهران العدد03، 2012.

15. عنصر، العياشي، المجتمع المدني المفهوم والواقع (الجزائر أنموذجا).

16. غاليسو روني "الحركات الجمعوية و الحركة الاجتماعية علاقة الدولة بالمجتمع في تاريخ المغرب" في الحركات الاجتماعية الحركات الجمعوية في انسانيات، عدد 8 1999 .

17. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1989م.

18. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك. الأمم المتحدة، نيويورك، 1987.

19. المجلس الأعلى للتعليم، التنمية المستدامة؛ ندوة حول رؤية قطر للتنمية المستدامة 2030. قطر: 2008.

20. محمد أحمد برواري، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية. منظمة هاريكار غير الحكومية، 2007.

21. نهى الخطيب، اقتصاديات البيئة والتنمية، مركز دراسات واستشارات الإدارة، 2000.

22. هادي احمد الفراجي، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة. عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2015.

23. هوارد، ج، ويارداً، المجتمع المدني (النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث). ترجمة: ليلى زيدان، القاهرة الجمعية المصرية لنشر المعرف والثقافة العالمية، ط1، 2007.

ثالثا: القوانين والمراسيم

1. القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، جر عدد 77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001.

2. القانون رقم 90-29، المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، المتعلق بالتهيئة والتعمير، ج ر عدد 52، الصادرة في 02 ديسمبر 1990، معدل و متمم بموجب قانون رقم 04 -05 المؤرخ في 14 أوت 2014. ج ر عدد 51، الصادرة في أوت 2014.

3. قانون رقم 11-10، مؤرخ في 22 جوان 2011، متعلق بالبلدية، جر عدد 37، الصادرة في 3 جويلية 2011.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 10/11 المؤرخ في 22 يونيو 2011، **المتعلق بالبلدية**، الجريدة الرسمية، العدد 37، 2011.

5.الأمر 69 المؤرخ في 23 ماي 1969 ، المتضمن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ميثاق الولاية، المعدل، الجريدة الرسمية، العدد 44 ، لنفس السنة.

6. القانون لرقم 07-12 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق ل 21 فيفري 2012المتعلق بالولاية.

7. قانون رقم 12- 07، مؤرخ في 21 فيفري 2012، متعلق بالولاية، جر عدد 12، الصادرة في 29 فيفري 2012 .

رابعا: المذكرات الجامعية

1. أحمد عميروش، **الجماعات المحلية وديوان الوالي**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001).

2. جهيدة شاوش أخوان، واقع المجتمع المدني في الجزائر. (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع)، الجزائر: جامعة بسكرة، كلية العوم الانسانية والاجتماعية، تخصص: علم اجتماع التنمية، 2015.

3. حاج أعمر محند، معوقات التنمية المحلية في الجزائر، وآليات تفعيلها، مذكرة ماستر، سياسات عامة وإدارة محلية، جامعة تيزي وزو، 2015/2014.

4. حنيش فتحي، التأهيل البيئي في المؤسسة الاقتصادية ودوره في التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم علوم التسيير، 2012/2013.

5. دوداح أمال، قانون البلدية الجديد وأثره على التنمية المحلية، مذكرة ماستر تخصص: إدارة الجماعات المحلية، جامعـــة بومرداس، 2016/2015.

6. زكي حاجي، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر 2010-2015، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي جامعة محمد بوضياف – المسيلة، تخصص: إدارة وحكامة محلية، 2017/2016.

7. سمير جفعر، التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر ، مذكرة ماستر تخصص: اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2019/2018.

8. سنوسي سعيدة، الآثار البيئية و الصحية للاستهلاك الصناعي للطاقة الحفرية ودور التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مختار، عنابة، 2010/2009.

9. عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر. (مذكرة مقدمة انيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج)، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، 2011

10. عبدالسلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة ورقلة ، 2011/2010.

11. علي محمد، "مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في ظل التنظيم الإداري الجديد". رسالة ماجستير، جامعة – تلمسان، 2001/2012.

12. محمد الطاهر غزيز، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية في الجزائر. مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة ورقلة،2011،2012

13. محمد مزاري، اشكالية تمويل ميزانية البلدية وانعكاساتها على التنمية المحلية ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013.

14. منى هرموش، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير تخصص: سياسة عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة، 2010/2009.

15. نايلي نسيمة، زياني زاكية، دور الهيئات المحلية في إطار تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماستر تخصص: قانون البيئة، جامعة تيزي وزو، 2015.

16. نورة عمارة، النمو السكاني والتنمية المستدامة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة عنابة، 2012.

17. وفاء مختاري، " الهيئات اللامركزية المحلية ودورها في التنمية المستدامة". مذكرة ماستر جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2013/2014 .

خامسا: المجلات والملتقيات العلمية

1.– مانع جمال عبد الناصر، "سياسة المدينة والتنمية المستدامة في ظل قانون توجيهي للمدينة"، مجلة العلوم القانونية، عدد 12، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة، جوان 2012.

2.أحمد غريبي، "أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات العلمية ، العدد: 4، جامعة المدية،2010.

3.أماني قنديل، تطور المجتمع المدني في مصر، مجلة علاء الفكر، 3، (1999).

4.بلقاسم نويصر،" التنمية المحلية التشاركية والدور الجديد للمجتمع المدني في الجزائر". مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد، 14 جوان 2011.

5.ثابتي بوحانة، (مستقبل وآفاق استقلالية البلدية في الجزائر في ظل القانون 10/11)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، العدد 04، 2012.

6.سرحان بن دبل العتيبي، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد 28، العدد 04، 2000

7.شراف براهيمي، التنمية المستدامة من منظور بيئي والمؤشرات المركبة لقياسها، الملتقى الخامس، حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، جامعة سكيكدة أيام 11-12 نوفمبر 2008.

8. صالح زياني، شكل المجتمع المدني وأضاف الحركة الجمعية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية 17، 2007.

9.صالح زياني،" تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وارساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر". مجلة المفكر العدد 4، أفريل 2009.

10. الطاهر بلعيور، "المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية 15 (2006).

11. عبد الرحمان صوفي عثمان، محمود محمود عرفان، دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، عمان.

12. عطية صلاح سلطان، مدخل للعميق المشاركة ألوية في العمل التطوعي لدعم جهود الشية المحلية" (ورقة بحثية حول: "إطار عام مقترح للعلاقة بين الأجهزة الحكومية والمجتمع المدني"، مصر، محافظة المنوفية).

13. فاطمة بن يحي، واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري. الجزائر، جامعة الوادي: مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية، العدد 11، 2013.

14. كيم سمير، الأدوار الجديدة للمجتمع المدني في ظل الإدارة المحلية التشاركية– قراءة في الحالة الجزائرية–، مجلة المفكر جامعة تبسة، العدد: 16، جامعة بسكرة، ديسمبر 2017.

15. ليندة نصيب، "المجتمع المدني: الواقع والتحديات"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية 15 (2006).

16. ماجدة أبو زنط ، عثمان غنيم، التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، المنارة، المجلد 12، العدد 1، 2006.

17. محمد رقامي، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد2، الجزائر: مركز جيل البحث العلمي، 2013.

18. محمد رقامي، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 2، 2014.

19. محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العريني، مجلة المستقل العربي 167، 1993).

20. هويدا علي، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بسورة سياسة إنقاق الخدمات الاجتماعية"، (بحث مقدم إلى ندوة: "دولة الرفاهية الاجتماعية، مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، 26– 30 نوفمبر 2005).

سادسا: الكتب الأجنبية:

-Lakjaa Abdelkader. « La ville creuset d'une culture nouvelle »in Villes Algériennes Insaniyat N°5 mai 1998 P 54

-H.Belaid « Histoire du mouvement associatif tunisien » op cit

-Essaid Taib « Associations et société civile en Algérie » OPU 2014 PP282.

- REDDAF (A), "De quelles réflexions sommaires sur l'effective relative de droit de l'environnement

en Algérie", revue des science juridiques et administratives, faculté de droit, université Abou
Bker Belkaid, Tlemcen, Algérie, numéro 1, 2008, p 78.